

دور الحكومة الأخلاقية في تفعيل النزاهة التنظيمية بالتطبيق على الوحدات المحلية في محافظة الجيزة بمصر

* حنان يوسف على مسعود

الملخص

تدور الدراسة حول مفهوم الحكومة كمدخل لتفعيل النزاهة التنظيمية في بعض وحدات الادارة المحلية في مصر عبر التعرف على مفهوم وخصائص الحكومة، وتحليل ودراسة العلاقة بين أبعاد الحكومة (المشاركة، المساعلة، الشفافية، العدالة والمساواة) وتفعيل النزاهة في الوحدات المحلية التابعة لمحافظة الجيزة بمصر. وتوصلت الدراسة: لوجود علاقة أرتباط معنوية بين متغيرى الدراسة وأيضا وجود علاقة أرتباط متوسطة معنوية بين جميع أبعاد الحكومة الأخلاقية وبين النزاهة التنظيمية في الوحدات المحلية محل الدراسة. بإستثناء بعد المساعلة حيث كان الإرتباط ضعيف ولكنه معنوى. وقد يكون ذلك مرجعه ضعف اجراءات المساعلة والمحاسبة في الوحدات محل الدراسة. خاصة وأن الدستور المصري لعام 2014 لم ينص حرفياً على تطبيق الحكومة المحلية وأن كان قد تضمن بعض المبادئ التي تقترب من فكر مفهوم الحكومة المحلية.

وأوصت الدراسة بضرورة إظهار التزام المسؤولين للنزاهة العامة التي تجعل من النزاهة التنظيمية مدخلاً وتوجهاً لأعمالهم، القائم على الجدارة وضمان الكفاءة المهنية، والاهتمام ببناء وتطوير شخصية الموظف وزيادة قدرته على مناقشة القضايا الأخلاقية، وتعزيز الشفافية، وتوفير قنوات وإجراءات واضحة للبلاغ عن الانتهاكات المشتبه بها لمعايير النزاهة، وادراج فقرات تعلق بالحكومة المحلية في الأطر التشريعية والدستورية المصرية كضمانة للالتزام بتطبيق الحكومة.

الكلمات المفتاحية : الحكومة، النزاهة التنظيمية، الوحدات المحلية

* مدرس الادارة العامة بالمعهد العالي للتسويق والتجارة ونظم المعلومات بالجامعة الاول

The Role of Ethical Governance In Activating Organizational Integrity Applied To Local Units in Giza Governorate, Egypt

Abstract

The study revolves around the concept of governance as an entry point for activating organizational integrity in some local administration units in Egypt by identifying the concept and characteristics of governance and analyzing the relationship between the dimensions of governance (participation, accountability, transparency, justice, equality) and activating integrity in the local units of Giza Governorate in Egypt. the study concluded: There is a significant correlation between the two variables of the study, and there is also an average significant correlation between all dimensions of ethical governance and organizational integrity in the local units under study. Except after accountability, where the connection was weak but significant .This may be due to weak accountability and accountability procedures in the units under study. Especially since the Egyptian Constitution of 2014 did not literally stipulate the application of local governance, although it included some principles that are close to the thought of the concept of local governance .

The study recommended the need to demonstrate officials' commitment to public integrity which makes organizational integrity an entry point and direction for their work, based on merit and ensuring professional competence, and paying attention to building and developing the employee's personality and increasing his ability to discuss ethical issues, enhancing transparency, and providing clear channels and procedures for reporting suspected violations of integrity standards. And including paragraphs related to local governance in Egyptian legislative and constitutional frameworks as a guarantee of commitment to implementing governance.

Keywords: Governance, Organizational Integrity, Local Units

المقدمة

ظهر مفهوم الحكومة كمدخل للتطوير في ظل التغيرات السريعة في المجتمع المعاصر، وعلى الرغم من أن نشأة الحكومة وإرتباطها في بداية الامر بالشركات وتفاوت مفهومها بين العلوم الاجتماعية، إلا أنه استقر بعد ما يقرب من نصف قرن ليشير إلى مجموعة من القواعد والأدليات التي تعمل على تعزيز شفافية القرارات، والمعاملات، ومختلف التعاقدات، بما يحسن كفاءة الشركات، ويدعم ويعزز سبل الرقابة عليها (الحصرى، 2024: 13) وتتضمن الحكومة مفهوم شامل شتى أشكال الحياة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإدارياً، وتنظيم العلاقات بين الحكومة والمواطنين (مقرى، 2005 : 38).

والحكومة شقين: الاول سياسي، والثاني إداري حيث تعمل الحكومة على حسن تنفيذ السياسات العامة وتساعد على الضبط الداخلى للقواعد والإجراءات وإعادة توزيع الصلاحيات فى الهياكل التنظيمية للوحدات وترتكز الحكومة فى شقها الإدارى على منظومة القيم الأخلاقية كجانب تطبيقى لكافة أعمال الفرد وتعاملاته (باسى، 2019: 78) وتطبيق إجراءات إدارية جديدة تمكن العاملين من ممارسة دورهم فى تحقيق الأهداف الإدارية، والنهوض بالمجتمع ومقاومة الفساد المالى والإدارى فى إطار منظومة القيم الأخلاقية من خلال مجموعة من الابعاد أو الخصائص المميزة للحكومة الأخلاقية فى شقها الإدارى ومنها: المشاركة، والشفافية، والمساءلة، وتحقيق العدالة والمساواة. وحيث أن النزاهه هى إجراءات تنظيمية وأفعال تتوافق مع القيم الأخلاقية فى البيئة الخارجية لعمل الوحدة مع الذات، ومع الآخرين والوفاء بالالتزامات (Smith,2014: 83) فقد يقود تطبيق ممارسات الحكومة إلى تحقيق النزاهه التنظيمية، بإعتبارها المدخل الذى يؤكى على تجنب السلوكيات الغير قانونية والالتزام بالقواعد الأخلاقية لأداء المهنة (Timo, Michel,2019: 1)

(Santoro, 2003: 410). وفي هذا السياق سيتم عرض الإطار العام للدراسة

كما يلى:

أولاً : الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت الاطر المفاهيمية المستخدمة في الدراسة بتحليل مفهوم الحكومة، وتطبيقاته المختلفة والقضايا المرتبطة به، كاللتزمية المحلية ومدى ارتباطه بالنزاهة التنظيمية، وبعض المفاهيم ذات الصلة، كالاستقامة التنظيمية، وأخلاقيات العمل الادارى، والاداء المؤسسى، ومن اهم تلك الدراسات ما يلى:

1- هدفت دراسة (الحصري، 2024) إلى تأصيل مفهوم الحكومة فى القطاع الحكومى، وتحديد مبادئها، والبحث عن أسانيدها ومؤشراتها فى العالم، كما سعت لمعرفة ممارسات الحكومة فى القطاع الحكومى بمصر خلال الفترة من 2006 حتى 2021 وتوصى الدراسة بضرورة التوعية بمفاهيم الحكومة كأسلوب جيد وفعال للإدارة الحكومية، وإعداد دليل استرشادى لحكومة القطاع الحكومى مع وضع الأطر والإجراءات الازمة فى التشريعات واللوائح المنظمة للعمل، وما سيتم إقراره من قوانين.

2- هدفت دراسة (Mutianisa & Musslifa, 2024) إلى تحليل تأثير ثقافة النزاهة السلوكية على بيئة الأعمال التجارية لاستخدام نتائج البحث كمرجع فيما يتعلق بسلامة السلوك المهني في بيئة العمل التجارية، وخلصت النتائج إلى أن ثقافة النزاهة السلوكية لها تأثير إيجابي وهام على الأداء في العديد من مؤسسات الأعمال منها: بناء ثقافة تنظيمية إيجابية داعمة تعمل على تطوير العاملين.

3- سعت (دراسة زيد : 2023) إلى تحديد واقع آليات الحكومة في المجالس المحلية والوحدات التابعة لها، وتحديد العلاقة بين آليات التطبيق وتحقيق متطلبات الاستقامة التنظيمية بأجهزة التخطيط المحلي. وبالتطبيق على عينة من العاملين بأحد المراكز المحلية بمحافظة أسيوط والوحدات التابعة لها، توصلت الدراسة إلى

أن هناك درجة متوسطة من المعرفة بأليات الحكومة، والشفافية، والمساءلة، والتمكين والافصاح، والفعالية والكفاءة، والشرعية والحكم، بالإضافة إلى إرتفاع مستوى متطلبات الاستقامة التنظيمية في كلاً من (الثقة، والتفاعل، والتعاطف، والمغفرة ، والنزاهه التنظيمية).

4- هدفت دراسة (الشهابي: 2023) إلى توضيح مفهوم الحكومة للادارة المحلية وأهميتها في ظل التحول الرقمي، وتوصلت الدراسة لضرورة تطبيق منهج الحكومة ودعم وتطوير نظام الادارة المحلية لتجيئه أليات التعامل مع المجتمع المحلي بكفاءة وفعالية لخدمة المواطنين وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تفعيل منهج الحكومة لدعم وتنمية نظام الادارة المحلية المصري بالبعد عن المركزية واعادة النظر في القوانين الخاصة بالمحليات واعطائها سلطة اكبر تتلائم والدور المنوط به.

5- سعت دراسة (الباجوري، محمود،2022) إلى تحليل مفهوم الحكومة المحلية وتوضيح المنطقات الفكرية للمفهوم ، واسباب تطبيقه على المستوى المحلى وذلك من خلال تطور مفاهيم التنمية المحلية عبر فترات زمنية مختلفة، للوقوف على ابعاد العلاقة بين مفهومى الحكومة والتنمية المحلية. وتوصلت الدراسة إلى أن مفهوم الحكومة المحلية من أكثر مفاهيم إدارة العمل المحلى إرتباطاً بمفهوم التنمية، كما كشفت الممارسة الفعلية عن ضعف عناصر الحكومة فى الحالة المصرية وذلك لسيطرة المركزية على قرارات التنمية المحلية.

6- هدفت دراسة (على:2022) لإختبار طبيعة العلاقة بين الحكومة المؤسسية وتعزيز النزاهه التنظيمية للشركة المصرية للاتصالات، وتوصلت لوجود علاقة تأثير معنوى وإيجابى بتطبيق مبادئ الحكومة المؤسسية (حكومة العمليات الجوهرية، حوكمة البنية التنظيمية، حوكمة القوانين والأنظمة، حوكمة عمليات

الرقابة) بما يعزز النزاهة التنظيمية، وأوصت الدراسة بوجود تبني مفاهيم ومبادئ الحوكمة المؤسسية إذا ما تطلب الأمر تحقيق النزاهة التنظيمية.

7- هدفت (دراسة بلقاسم: 2021) إلى التعرف على أثر الادارة الرشيدة على أخلاقيات العمل الإداري في المصارف التجارية في ليبيا، وأكدت النتائج على وجود أثر للإدارة الرشيدة بأبعادها (المشاركة، المساءلة، الشفافية، العدالة والمساواة) في تعزيز أخلاقيات الإدارة في المصارف، وأوصت بضرورة الإهتمام بمفاهيم الإدارة الرشيدة، وتطبيق ميثاق أخلاقيات العمل الخاص بالمصارف التجارية، ووضع دليل الحوكمة للمصارف ليكون داعماً للقوانين الخاصة بالعمل المصرفي في ليبيا.

8- سعت دراسة (باصم: 2019) إلى تسلیط الضوء على مؤشرات الحوكمة الرقابية (الشفافية، المساءلة والمحاسبة) وتطويرها في المملكة العربية السعودية من خلال ثلاثة محاور: الحوكمة ومكافحة الفساد، الحصول على المعلومات، والتسوية في قضايا الفساد. وتوصلت الدراسة إلى أن حق الحصول على المعلومات عن أداء الحكومة والمالي العام يعد من الحقوق الأساسية للأفراد. وأوصت بضرورة دعم الأجهزة والجهات الرقابية المالية والإدارية في محاربة الفساد، ومشاركة المجتمع المدني في تعزيز النزاهة، وتطوير إجراءات المساءلة والمحاسبة، وضرورة وجود نظام إجرائي لعقود التسوية في جرائم التعدي على المال والممتلكات العامة.

التعليق على الدراسات السابقة

1- أظهرت الدراسات السابقة إهتماماً كبيراً بدراسة بمتغيرى الدراسة من أبعاد ووجهات نظر مختلفة واستفادت الدراسة الحالية منها في تحديد منهجية وأداة الدراسة وبناء الإطار النظري.

- 2- أشارت الادبيات لأهمية الحكومة وتعدد أبعادها وإن كانت تتمحور حول بعض الخصائص المشتركة ومنها (المشاركة، المساعلة، الشفافية، العدالة والمساواة) وهو ما سوف تعتمد عليه الدراسة الحالية.
- 3- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تحليل بعض الخصائص الأخلاقية لمفهوم الحكومة في شقها الإداري وعلاقتها بالنزاهة التنظيمية في بعض الوحدات المحلية بمصر.
- 4- محاولة تسلیط الضوء على مفهوم الحكومة الأخلاقية كمدخل لنفعيل النزاهة التنظيمية بصفته موضوع حديث وهام وجدير بالدراسة خاصة بالنسبة لمجال التطبيق.

ثانياً: الدراسة الاستطلاعية

تعد الدراسة الاستطلاعية خطوة أولية لزيادة المعرفة بمشكلة الدراسة وابعادها وبناء الفروض الخاصة بها.

- 1- **أهداف الدراسة الاستطلاعية:** استهدفت الدراسة الاستطلاعية التعرف على مدى تطبيق ممارسات الحكومة الأخلاقية في الوحدات المحلية بمحافظة الجيزة. والتعرف على مدى تأثير أبعاد الحكومة الأخلاقية على النزاهة التنظيمية في الوحدات محل الدراسة

- 2- **اسلوب الدراسة الاستطلاعية:** تم الاعتماد في هذه الدراسة على اسلوبين:

- 2/1 **الدراسة المكتبية:** استهدفت جمع البيانات من خلال الكتب والدوريات والرسائل العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة من حيث مفهوم الحكومة وممارساتها، والنزاهة التنظيمية وابعادها ومدى تأثير الابعاد المختلفة للحكومة على النزاهة التنظيمية وذلك من عدة مصادر للحصول على هذه البيانات.

2/2 المقابلات الشخصية: تم إجراء عدد من المقابلات الشخصية مع عينة عشوائية من العاملين بالوحدات المحلية محل التطبيق تضمنت 30 مفردة.

3- نتائج الدراسة الاستطلاعية: خلصت الدراسة الاستطلاعية إلى ما يلى:-

- ادراك مفهوم الحكومة بأبعاده المختلفة لدى العاملين بالوحدات المحلية محل التطبيق وفقاً لإجابات 23 مفردة من بين عينة العاملين الوحدات محل الدراسة بنسبة 76.7 %.

- قوة ادراك العاملين لمفهوم النزاهة التنظيمية بأبعاده المختلفة وفقاً لإجابات 14 مفردة من بين عينة العاملين الوحدات محل الدراسة بنسبة 46.7 %.

ثالثاً : المشكلة البحثية

تعد وحدات الإدارة المحلية أحد القطاعات الهامة التي يجب أن تبني على قيم وأسس أخلاقية الامر الذى يجنبها التصرفات الغير مقبولة خاصة وان الهفوات الصغيرة فى تلك الوحدات قد يتربى عليه مشكلات كبيرة (et.al,2007: 61) (Kayes) ومع اتجاه السياسات العامة للدولة للاهتمام بتطوير نظام الادارة المحلية تصاعد الإهتمام بمفهوم حوكمة الأخلاقيات كمدخل للتأثير على سلوك العاملين بتلك الوحدات خاصة مع ظهور الممارسات الغير مرغوب فيها إجتماعياً والتى تعد مؤشرات لضعف النزاهة مما قد يؤثر على ثقة المواطنين فى الحكومات (مصطفى،2017: 833).

وحيث أن الحكومة هي أحد الأساليب الإدارية الجيدة في الادارة الحكومية (الحصري، 2024: 12) وفي ضوء الإصلاح الإداري المتسم بالنزاهة، ووجوبية تبني الحكومة المؤسسية من قبل الوحدات التي تريد تحقيق النزاهة التنظيمية (على، 2022:هـ) التي يمكن وصفها بأنها عملية إضفاء الطابع الرسمي

والمؤسسي على البعد الأخلاقي لعمل الادارة (Palazzo, 2007: 113). ترکز إشكالية الدراسة على البعد الالاخيلى للحكومة، فى شقه الادارى بوصفه يسعى لضبط السلوك المهني الذى يجب ان يتحلى به العاملين فى ممارسة الوظيفة العامة. ولذا قد يكون للحكومة أثاراً على النزاهة التنظيمية لوحدات الادارة المحلية. وعلى ذلك يمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤل الرئيس التالي: ما هو دور الحكومة الخلاقية في تفعيل النزاهة التنظيمية في بعض الوحدات التابعة لمحافظة الجيزة؟

وبنبع من التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية

1) ما هو مفهوم الحكومة الأخلاقية ؟ وأهميتها وأبعادها؟

2) ما هو مفهوم النزاهة التنظيمية وأهميتها وخصائصها؟ وأبعادها؟

3) ما هي متطلبات الحكومة الأخلاقية للادارة المحلية لتحقيق النزاهة التنظيمية؟

4) ما هو تأثير ممارسات الحكومة على تفعيل النزاهة التنظيمية في الوحدات محل الدراسة؟

5) ما هي مقتراحات تطبيق الحكومة الأخلاقية لتفعيل النزاهة التنظيمية في الوحدات المحلية بمصر؟

رابعاً : أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة العلاقة بين أبعاد الحكومة الأخلاقية وبين النزاهة التنظيمية على بعض الوحدات المحلية في مصر، وذلك من خلال بعض الأهداف الفرعية وتتمثل فيما يلى:

- 1- الإمام بمفاهيم وأبعاد وخصائص متغيرى الدراسة.
- 2- الكشف عن متطلبات تطبيق الحكومة الأخلاقية في المحليات لتحقيق النزاهة التنظيمية.
- 3- دراسة تأثير ممارسات الحكومة على تفعيل النزاهة التنظيمية في الوحدات محل الدراسة.
- 4- تقديم بعض المقترنات التي تساعد على تفعيل النزاهة التنظيمية في الوحدات المحلية بمصر من خلال التطبيق الفعال لأبعاد الحكومة.

خامساً: أهمية الدراسة

1- الأهمية العلمية:

1/1 بعد موضوع الحكومة من أكثر الموضوعات نقاشاً من قبل الباحثين والمنظمات الدولية، وما تصدره من تقارير حول تطبيق مؤشرات الحكومة في مختلف الدول والتي تعتبر بمثابة تقييم لإجراءات وسياسات هذه الدول رغبة منها في الوصول لمراكز متقدمة بناء على مؤشرات الحكومة، كأحد مداخل القدم والرقي لهذه الدول.

2/1 التطور الذي طرأ على التعامل مع مفهوم النزاهة التنظيمية لم يعد يقتصر تناوله من المنظور الأخلاقي فحسب بل أصبح يشمل سلامة الممتلكات وحسن استخدامها.

3/1 ندرة الدراسات التي تناولت مفهوم الحكومة في علاقتها بالنزاهة التنظيمية بشكل مباشر.

2 - الأهمية التطبيقية:

1/2 أهمية متغيرى الدراسة على المستوى الخدمي وتطبيقاتها على بعض الوحدات الخدمية.

2/ أهمية مجال تطبيق الدراسة وتصاعد الدور الهام للمحليات خاصة مع تزداد الاتجاهات التنظيمية والرقابية كالإتجاه نحو الحكومة التي أصبحت آلية وطنية وإستراتيجية تساهم في منع التصرفات الغير اخلاقية للعاملين.

3/ إمكانية تطبيق أبعاد النزاهة التنظيمية في الوحدات المحلية محل الدراسة.

سادساً : فروض الدراسة

تدرج ضمن إشكالية الدراسة الفرض الرئيس التالي:

يوجد تأثير طردي معنوي بين أبعاد الحكومة الأخلاقية وبين النزاهة التنظيمية (المهمة الحرجة، القيادة، العملية والإجراءات، ضمان الكفاءة، ادارة عبء العمل، الاتصالات، التعلم والتحسين، ادارة التغيير) عند مستوى دلالة (0.05).

وينتبق من الفرض الرئيسى الفروض الفرعية التالية

1/4 يوجد تأثير طردي معنوي بين المشاركة وبين النزاهة التنظيمية.

2/4 يوجد تأثير طردي معنوي بين المساءلة والمسؤولية وبين النزاهة التنظيمية.

3/4 يوجد تأثير طردي معنوي بين الشفافية والافصاح وبين النزاهة التنظيمية.

4/4 يوجد تأثير طردي معنوي بين العدالة والمساواة وبين النزاهة التنظيمية.

سابعاً : حدود الدراسة

أ- حدود موضوعية: اقتصرت تلك الحدود على دراسة العلاقة بين خصائص البعد الأخلاقي للحكومة في شقها الإداري (المشاركة، المساءلة، الشفافية، العدالة

والمساواة) والنزاهة التنظيمية من وجهه نظر العاملين في بعض الوحدات المحلية.

ب- حدود مكانية: الوحدات المحلية التابعة لمحافظة الجيزة بمصر.

ج- حدود زمنية: تحددت مدة الدراسة من بداية 2025.

ثامناً : منهجية وأدوات الدراسة

1- الإطار النظري: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال إجراء مراجعة شاملة للدراسات السابقة ذات الصلة ب موضوع الدراسة لوصف المتغيرات، وتحديد الإطار النظري ومعرفة تطور المفاهيم المتعلقة بمتغيرى الدراسة.

2- الإطار التطبيقي: سعت الدراسة التطبيقية إلى تحليل العلاقة بين أبعاد الحكومة الأخلاقية كمتغير مستقل، والنزاهة التنظيمية كمتغير تابع وذلك بتوزيع قوائم الاستقصاء على عينة من العاملين بالوحدات المحلية التابعة لمحافظة الجيزة.

تاسعاً: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

1- الحكومة وأهميتها

1/1 مفهوم الحكومة Goverenance

ظهر مفهوم الحكومة بوضوح بعد الأزمات المالية التي لحقت بالشركات والمؤسسات الكبرى في الولايات المتحدة، والتي أكدت الدراسات أنها كانت تعانى من عدم الرشد في الجوانب التنظيمية والإدارية وليس بسبب نقص الموارد (القاسم وأبو بشاره، 2019: 696) نتيجة غياب الرقابة المالية ونقص الشفافية في الجوانب المحاسبية، وغياب الضمير الذي يشكل الرقابة المالية الداخلية للفرد،

بصفته جوهر محرك للقيم الاخلاقية (باسى، 2019: 75) ومع زيادة الاهتمام بحوكمة الشركات أصبحت أحد الركائز الاساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية لتخطى الأزمات، والسعى لتعزيز النزاهة التنظيمية (على، 2022: 1) وبعدها أصبح يستخدم مصطلح الحوكمة فى العديد من التخصصات العلمية لتضمنه العديد من الابعاد، وعلى الرغم من شيوع مفهوم الحوكمة فى أدبيات الادارة العامة وذلك لسهوله وصفه وإن كان هناك صعوبة فى تعريفه ولم يوجد إجماع على معنى محدد مقصود بتلك المصطلح نظراً لدخوله في كل الاختصاصات.

وقد تعددت التعريفات من وجهة نظر الباحثين وان كانت كلها معانى ومفاهيم مشابهة تدور حول الاداء السياسي والاقتصادي والادارى ليشكل الحكم والأداء الجيد للوحدات التى تطبقه خاصة بعد انتقال مفهوم حوكمة الشركات إلى القطاع الحكومى بواسطة البنك الدولى عام 1989. وسوف يتم التركيز فى هذه الدراسة على بعض التعريفات التى تقترب من البعد الالىقى للحوكمة فى شقها الادارى ومنها:

تعريف البنك الدولى للحوكمة الذى يعكس الجوانب الاقتصادية والادارى للمفهوم، وأسلوب ممارسة السلطة فى إدارة موارد الدولة من أجل التنمية حيث يعرف (world bank, 1994: xiv) الحوكمة بأنها الطريقة التي يتم من خلالها ممارسة السلطة فى الدولة فيما يتعلق بإدارة شؤون المجتمع وموارده الإقتصادية والإجتماعية بهدف تحقيق الصالح العام والتنمية.

ويؤكد برنامج الأمم المتحدة أن للحوكمة بعدها إنسانياً واجتماعياً آخر حيث يشمل إلى جانب الإهتمام بالإصلاح والكافية الإدارية التركيز على منظومة القيم الديمقراطية في إدارة المجتمعات لتحقيق الحكم الجيد من خلال ثلاثة اتجاهات (شهيناز: 2015، 8) الاتجاه السياسي: وهو ما يتعلق بشرعية السلطة

السياسية وتكوين السياسة العامة، والاتجاه التقني أو الاداري: ويدور حول عمل الإدارة العامة لتنفيذ تلك السياسة، والاتجاه الاقتصادي الاجتماعي: وهو ما يعلق طبيعة المجتمع المدني ومدى استقلاله عن الدولة، وعمليات صنع القرار التي تؤثر على انشطة الدولة والمواطنين والقضايا ذات الإهتمام المشترك.

ومن التعريفات الأكثر شمولاً لكل جوانب الحكومة، وكذلك الآليات والمؤسسات والعمليات والممارسات المطلوبة للتطبيق الفعال للحكومة، القادر على توفير ممارسة الحقوق والحريات واداء الواجبات لجميع المواطنين هو تعريف مؤسسة التعاون والتنمية (OECD, 2017: 2) بأن الحكومة هي الممارسة الرشيدة لسلطات الادارة الاقتصادية والسياسية والادارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات، من خلال نظام يتم بوجيهه توجيه المؤسسات والرقابة عليها إستناداً إلى القوانين والمعايير والقواعد المنضبطة والأحكام الازمة لترشيد القرارات التي تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات والعلاقات بين الاطراف المعنية كمجلس الادارة والمديرين التنفيذيين وغيرهم من أصحاب المصالح.

وبناء على ما تقدم يمكن وضع تعريف الحكومة بما يتاسب مع موضوع الدراسة بأنها: ذلك النظام الذي تخضع فيه الوحدة الادارية كل تصرف للقوانين والأطر التنظيمية وكافة الاجراءات المنظمة التي من شأنها إرساء الممارسات والعادات الادارية السليمة وعدالة التطبيق التي تجنب حدوث الأزمات الادارية ومراعاة المصلحة العامة في مختلف جوانبها والقضاء على هدر المال العام عبر تعزيز المشاركة الفعالة، الشفافية، المسائلة والمحاسبة، وتحقيق العدالة والمساواة مع جميع الاطراف المعنية.

2 / 1 أهمية الحكومة

تكمن أهمية الحكومة في محاربة الفساد المالي والاداري، وتقاضى الاحطاء ومنع الانحرافات والعمل على عدم إستمرارها أو عودتها مرة أخرى، وتحقيق

النزاھة والحيادیة والاستقامة لکافة العاملین بدءاً من مستوى الادارة العليا و حتى أدنى مستوى تنظیمی (على، 2022: 31) وذلك من خلال النظم الرقابیة المتتطورة، وتعزیز المشارکة فی اتخاذ القرارات، والافصاح والشفافیة فی كل ما تصدره الوحدة من قرارات و بيانات، وسيادة القانون وتحمل المسؤولیة وتطبيق المسائلة عن نتائج هذه القرارات، ومدى تطبيقها بعدالة ومساواة على جميع العاملین والمعاملین مع تلك الوحدات. ويمكن الاستدلال على مدى توافر الحوكمة الجيدة من إدراك جميع الاطراف المعنية لقوة السلطة العامة، وأن المواطن هو محور اهتمام المسؤولین ومتخذی القرار (عبد الوهاب، 2018: 202).

3 / أبعاد الحوكمة

- **البعد السياسي:** يتمثل هذا البعـد في مدى شرعية السلطة العامة، وقدرتها على التمثيل الحقيقي لأفراد المجتمع وتتنوع أفكارهم وانتماقاتهم واشباع رغباتهم مع مراعاة ضمان عدم التأثير على الادارة فـى تنفيذ مهامها.
- **البعد الاداري:** ويعنى بكيفية تنفيذ السياسات العامة وفق فـن الادارة الرشيدة مع تحقيق المشارکة والمسائلة والشفافیة والعدالة (قادر، 2020: 192) وتوضیح العلاقات التي تحكم العمل وصلاحيات اتخاذ القرار من جهة، وبين الاطراف الخارجية من طالبـي الخدمة والجهات الاشرافية والرقابـية من جهة أخرى.
- **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** ويوضح هذا البعـد السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في نوعية الحياة للمواطنـين، بحيث تتحقق العـدالة في توزيع الموارد الاقتصادية والخدمـات العامة بين افراد المجتمع.

- **البعد الأخلاقي:** ويراعى هذا البعد أخلاقيات المهنة، والإلتزام بقواعد النزاهة والعدالة والمساواة، ونشر ثقافة الحكومة، ومراقبة سلوك وحدات العمل، ومدى تنفيذها لقواعد وأخلاقيات العمل بصفة خاصة (حافة: 2022، 15).
- **البعد المحلي:** ويشير هذا البعد إلى استخدام السلطة السياسية في ممارسة الرقابة على المجتمع المحلي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (UNDP, 2016:30).

ويتضح مما سبق أن للحكومة العديد من الأبعاد التي تؤثر في مسار وتطور النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري، ويقترح إضافة بعدها آخر وهو البعد الاستشرافي ويقصد به القدرة على إستشراف المستقبل والت卜ؤ بمتغيراته السياسية والأدارية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والمحليّة، ويمكن النظر للبعد الاستشرافي كبعد داعم لباقي الأبعاد الأخرى وليس بعداً قائماً بذاته نظراً لتدخله وخدمته لباقي الأبعاد. وإن كانت جميع الأبعاد تتعاون وتتكامل فيما بينها لتحقيق صالح المجتمع.

وسوف تركز الدراسة الحالية على البعد الأخلاقي للحكومة في شفتها الإداري بما يضمن التنفيذ الإداري الأخلاقي لمهام الوحدات المحلية محل الدراسة.

٤/١ الخصائص المميزة لمفهوم الحكومة:

تعددت مسميات العناصر الأساسية المكونة للحكومة مثل آليات، مكونات، أبعاد، خصائص، مبادئ، مؤشرات.....والتي تختلف في مسمياتها وعدادها وفقاً لوجهات نظر الباحثين، فقد حدد (الحصرى، 2024: 20) ثمانى مبادئ للحكومة تمثلت فى:(الشفافية، والمشاركة، والمساءلة، والاستجابة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، والعدالة، والكفاءة والفعالية) فى حين حدد (قادر، 2020: 129) أربع مؤشرات هى: (التصويت، وابداء الرأى، والمساءلة، وسيادة القانون).

ويرتكز إطار مؤشرات الحوكمة العالمية التي حددها البنك الدولي على ستة أبعاد رئيسية للحوكمة هي (Handoyo, 2023:1) التصويت والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، وجودة التنظيم، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد. وانسجاماً مع تعريف الحوكمة المقدم من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، سوف تستخدم في هذه الدراسة بعض أبعاد الحوكمة التي حددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (شهيناز: 2015، 24) وهي: المشاركة، المساءلة، الشفافية، العدالة والمساواة.

• **المشاركة:** تشير المشاركة إلى الآليات والإجراءات التي تتخذها الوحدة

لتسهيل مشاركة الأطراف المعنية في صنع القرار، مما يعني المزيد من الثقة والقبول لتلك القرارات. وتبني المشاركة على قاعدة أساسية وهي شرعية حقوق الإنسان التي تضمن حرية الرأي والتعبير، وإضفاء صفة الشرعية العامة على ما يتم التوصل إليه من سياسات وقرارات تحمي حقوق المواطنين وتستجيب لمطالبهم ويتم تنفيذها في وضع مستقر وأمن.

• **المساءلة والمسؤولية:** تشير المساءلة إلى توافر الآليات التي تخضع

صنع القرار للمحاسبة، وتعرف المساءلة الإدارية بأنها: العملية التي تقوم من خلالها الجهة ذات السلطة بسؤال الأشخاص عن أفعالهم وتقييم التقارير الدورية حول سير العمل (Mulgan, 2000: 556) وتمثل معياراً ضابطاً للأداء الحكومي، وأداة رقابية ونحوية للعاملين في مؤسسات الدولة (البرغوثى، والشعيبى ، 2016: 64). بحيث تمكّن من مساءلة أي شخص مسؤول ومراقبة تصرفاته وتحمله مسؤولية توليه المنصب أو تجاوزه حدود السلطة أو المهام المسموح له بممارستها وقد يترتب على المساءلة الإقالة من المنصب أو الاحالة للقضاء. وللمساءلة ثلاثة صور تتفاعل وتتكامل فيما بينها لتحقيق الهدف منها وهي:

- **المساعلة الذاتية (الفردية):** هي رقابة ذاتية تعمل كقوة رادعه تجنب الفرد الانحراف وتعزى أرقى أشكال المساعلة وأقلها تكلفة ولا تتطلب جهد لتفعيتها وتظهر فيما يعتقده الفرد من عقائد دينية ومبادئ أخلاقية.
- **المساعلة المجتمعية:** وتحقق بتوافق البيئة الصحية والمشاركة السياسية الفاعلة ونزاهه الانتخابات وشفافية القرارات واستقلالية القضاء، ويمكن تفعيلها من مراقبة البرلمان للمحليات.
- **المساعلة الداخلية:** هي مجموعة الضوابط التي تحكم أداء المؤسسات وتحديد شروط التوظيف والتدريب والتقييم والشفافية وغيرها من الآليات التي تقلل سوء إستغلال السلطة ويمكن تفعيلها من قبل التسلسل الإداري التنفيذي للمحليات ويساعده الجهاز القضائي.

(3) الاصح والشفافية: الاصح هو ضمانة للشفافية التي تقوم على التدفق الحر للمعلومات، بشكل واضح ومستمر بحيث تتيح حرية وسهولة الوصول إلى المعلومات التي يتطلبها عمل الاطراف ذات العلاقة بال محليات وفهمهم لأليات صنع القرار، والحد من السياسات والإجراءات الغير معلنة والتي غالبا ما تكون خاطئة وان كان هناك بعض القرارات لا يتم الاصح عنها لمصلحة أحد الاطراف.

(4) العدالة والمساواة: أن أي مجتمع أو نظام إداري يعمل على تطبيق المساعلة يستطيع المضى نحو تحقيق العدالة بمعناها العام وتحتاج إلى العديد من المتطلبات لتعزيزها منها: الشفافية، والمساعلة، والفعالية، والكفاءة والمشاركة، وتكون أهمية العدالة في شعور العاملين بالانتماء لجماعة العمل والامان والاستقرار المهني. وبناء على ما نقدم يمكن القول أن الحكومة الأخلاقية منهج متزامن ومتكملاً في أبعاده يجب توافرها مجتمعة لإقامة فلسفة شاملة للإدارة من حيث المشاركة

الفعالة، وسيادة حكم القانون، والشفافية، والمساءلة بما يحقق العدالة والمساواة والثقة في الإدارة التي تؤثر بدورها في الإستقرار على كافة المستويات داخل الوحدات الإدارية وخارجها على مستوى الدولة ككل لتحقيق الشرعية السياسية.

2- النزاهة التنظيمية

1/2 مفهوم النزاهة *Integritas*

النزاهة في اللغة، هي البعد عن السوء وترك الشبهات وسمو الأخلاق (المعجم الوسيط، 2010: 955) وفي دليل أكسفورد(1995: 410) تعنى الالتزام غير المشروط بالقيم الأخلاقية وأداء الوجبات. أما النزاهة بالمعنى الاصطلاحي هي ظاهرة تحكمها العفة، وتوصل إلى الاصلاح والصلاح وتحقق من خلال منظومة قيم الكفاءة والاحترام والحفاظ على الموارد والممتلكات والقضاء على الفساد (الغامدي، 2017: 22،24) ويتم الحكم على الأفراد على أنهم يتمتعون بالنزاهة عندما يتصرفون وفقاً للقيم والمعتقدات والمبادئ المقبولة إجتماعياً (العازمي، 2021، 180) كالصدق وحسن التعامل، والثقة والاحترام المتبادل (حموده، تى، 2024: 212) والتي تنشأ عندما يتم دمج الأداء التشغيلي للوحدات مع المعايير الأخلاقية المقبولة من إجتماعياً.

والمعنى الضمني يعني أن النزاهة صفة لا تمنح إلا للأفراد ذوي الأخلاق التي تتوافق مع المعايير المجتمعية وان كانت لا تتطلب دائماً موافقة أخلاقية (Mutianisa & Musslifa,2024: 103). وتظهر النزاهة/عدم النزاهة بوضوح عند ما تصطدم قرارات الفرد بمصلحاته الشخصية.

2/ النزاهة التنظيمية

تعد النزاهة هي أحد الاركان الأساسية للقيم الأخلاقية ذات البعد القيمي والمحرك الداخلي للسلوك، وتمثل القدرة على الاتساق الداخلي بين السلوك الفعلي للفرد، وما يعلنه من مبادئ (الغامدي،2017: 28) وتطوّر النزاهة التنظيمية

على الاجراءات والسلوكيات التي تنسق مع المعايير والمبادئ الأخلاقية التي تظهر في أداء الوحدات أثناء سعيها لتحقيق الانضباط والتوازن الاخلاقي ومحاربة الفساد (Hele & et.al.2011:4) من خلال إرساء مدونات قواعد السلوك الأخلاقي، والالتزام بمتانة السلوك المهني (بلقاسم،2017: 2) والميثاق هو عبارة عن الدليل الذي يحكم الممارسات الوظيفية لجميع العاملين في العمل كى يراعوا النزاهة والإستقامة وتحمل المسؤولية وقبول المسائلة بجانب الشعور بالإنتماء التنظيمي (مسلم، 2016: 239-240). والنزاهه بالنسبة للموظف العام تعد واجباً مهنياً وإلتزاماً أخلاقياً، وهذا الواجب يفرض القيام بالأعباء الوظيفية بكل امانة واحلاص وإلتزام بالسلوك القوييم لما لها من تأثير كبير على سلطة الحكم بإعتبارها أحد العناصر الداعمة لاستقرار وتقدم ورقى المجتمع (مصطفى، 2017:832). وحرص الذين يتولون مناصب عامة عليا على الإعلان عن أي نوع من تضارب المصالح التي قد تقع في إطار مناصبهم.

ويذكر(62:kayes,et.al,2007) بعض لخصائص المميزة للوحدات الادارية النزييه منها: التوجه نحو لغة القرارات الاخلاقية، وتوفير الدعم الهيكلى والاجراءات التي تسهل عملية إتخاذ هذه القرارات، شيوخ ثقافة الانفتاح، والمسؤولية والالتزام بالأهداف المهنية والمجتمعية، وتقيم التطوير الشخصى والمهنى للعاملين، وربط النجاح الفردى بالنجاح التنظيمى. وإن كان من الصعب وضع مقترنات لرفع مستوى نزاهه الموظف بسبب ان النزاهه ليست مهارة يمكن اكتسابها بالتعلم والتدريب وإنما ترتبط بالرقابة الذاتية المتصلة بالله إلا انه متى وجدت الانظمة والاجراءات الكفيلة بضبط السلوك والبيئة الداعمة وجد الفرد المسؤول الذى يطبق النظام على نفسه وعلى الجميع بعدلة ومساواة وبذلك تتحقق النزاهه (على،2022: 51).

ويتضح مما تقدم بعض الباحثين مصطلح النزاهة السلوكية كمرادف للنزاهة التنظيمية ويشير (Savage, et al., 2013:3) إلى أن النزاهة السلوكية تعد أحد الأساليب الأساسية الفاعلة التي يمكن من خلالها إضافة قيمة إلى التدابير القائمة وإيجاد المناخ الملائم للعمل داخل الوحدات. وعلى الرغم من التشابه بين مصطلحي النزاهة السلوكية والنزاهة التنظيمية وإستخدامهم في الأدبيات كمترادفات إلا أن النزاهة السلوكية، تعتمد على القيم السلوكية الفردية، كالإخلاص والصدق والعدالة، وتتأثر بالثقافة الشخصية وتأثير في السلوك الفردي داخل العمل. بينما النزاهة التنظيمية هي محصلة تفاعل القيادة والإدارة مع المرؤوسين التي تحركها مجموعة القيم (الشخصية والتنظيمية) كالشفافية، والمساءلة، والعدالة التنظيمية المتعلقة بضبط السلوك داخل العمل، والتصرف بمهنية و موضوعية وفقاً للصلاحيات والمسؤوليات المحددة قانوناً، وتتأثر بالثقافة التنظيمية والقواعد الرسمية وتأثير على الأداء التنظيمي.

وبناء على ما تقدم تعد النزاهة منظومة متكاملة تشكلها مجموعة مترابطة من القيم الفردية والاجتماعية والتنظيمية وتدعمها القوانين والإجراءات الرقابية وتظهر في السلوكيات الأخلاقية للأفراد في بيئة العمل، والعلاقة بين النزاهة السلوكية والتنظيمية هي علاقة تأثير متبادل فالنزاهة السلوكية هي أساس النزاهة التنظيمية، كما أن النزاهة التنظيمية تعزز النزاهة السلوكية، ويكملا بعضهما البعض لتحقيق النزاهة الشاملة. ومن ثم يمكن القول أن النزاهة التنظيمية هي التوافق بين ما تفكرون فيه الوحدة الإدارية كشخص اعتباري وما تفعله.

2/3 أهمية النزاهة التنظيمية

تعد النزاهة ضرورية لبناء مؤسسات إدارية قوية، وأكدهت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD, 2017:1) أن الحكومة تعمل لمصلحة كافة المواطنين، وتعاملها مع النزاهة ليست فقط مجرد قضية أخلاقية، بل تتعلق بجعل

الإِقْتَصَادِيَّاتُ أَكْثَرُ إِنْتَاجِيَّةً، وَالْقَطَاعُوْتُ الْعَامَّةُ أَكْثَرُ كَفَاءَةً وَفَعَالِيَّةً، بِمَا يَحْقِقُ رِضَا الْمُسْتَفِيدِيْنَ مِنْهَا وَهُوَ مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِإِسْتِعَادَةِ الثَّقَةِ فِي الْحُكُومَاتِ فَحُسْبَ، بَلْ وَالثَّقَةُ فِي جَمِيعِ أَجْهِزَتِهَا بِمَا فِي ذَلِكَ الْوَحْدَاتِ الْمُحْلِيَّةِ، وَتَشِيرُ الثَّقَةُ فِي الْكَفَاءَةِ إِلَى تَوْقُّعِ الْأَدَاءِ الْكَفِيِّ (Kessler, 2013: 771) وَمِهمَّةُ تَعْزِيزِ النَّزاهَةِ الْعَامَّةِ هِيَ مَسْؤُلِيَّةٌ مُشَتَّرَكَةٌ بَيْنَ جَمِيعِ الْمُسْتَوَّيَاتِ الْحُكُومِيَّةِ. وَتَعُودُ أَهْمِيَّةُ النَّزاهَةِ التنظيمية لدورها في تهذيب سلوكيات الأفراد العاملين داخل المؤسسات حيث يمكنها تحقيق النتائج الإيجابية لجميع أطراف العملية التنظيمية من خلال المساعدة في العديد من الجوانب منها:

- زيادة حالات الرضا والالتزام الوظيفي وتخفيف حدة التوتر والتعارض والنزاعات بين الأطراف المشاركة في المستويات الإدارية والتنظيمية ومنع السلوك غير الأخلاقي (Mutianisa & Musslifa, 2013: 103). (2024).

- تعزيز العمل الجماعي، وتحسين الأجواء التنظيمية والحد من الفساد.

- ثبيت المعايير الأساسية للأخلاق، والابتعاد عن القرارات التي تهدف إلى تحقيق المصلحة الشخصية على حساب الأهداف الجماعية، وتطابق الأقوال مع الأفعال والوفاء بالوعود (العيدي، 2019: 148، 146).

- تعزيز الاتصال والتواصل، والشفافية والمشاركة في صنع القرارات (Engelbrecht , et al ,2015: 3) مما يسمح بتجنب أزمة الثقة في القائمين على هذا العمل وينعكس على سمعة الوحدات الإدارية.

2/ 4 أبعاد النزاهة التنظيمية

اختلف الباحثون في تحديد أبعاد النزاهة التنظيمية وقد تعود طبيعة الاختلاف لاتساع رقعة المفهوم وارتباطه بالعديد من المتغيرات والمستويات،

على المستوى التنظيمي الداخلي يرى (Kayes et al.,2007:65) أن بناء النزاهة التنظيمية يتطلب تكامل وترتبط أربعة أبعاد أساسية هي: ضوابط التشغيل ذات الطبيعة القانونية والمسؤوليات الرقابية، ونزاهة المبادئ والأغراض التنظيمية، والقيم الجوهرية، والثقافة التنظيمية. في حين يرى (Fuerst & Luetge,2021: 3) أن مفهوم النزاهة يرتبط بالولاء، والصلاح، والتكامل، والكمال. وبحسب (young,2012: 5) تتضمن النزاهة التنظيمية بعدين هما: النزاهة الهيكلية، ويقصد بها التماسك والاتساق بين الكيانات المختلفة. والآخر هو النزاهة الأخلاقية، ويقصد بها القوة الأخلاقية التي تنتج من الهياكل المرتبطة بالقيم التنظيمية.

وقد وضع (Moon & Hamilton ,2013 :40) إطار عمل للنراة طبقاً للمستوى الداخلي للوحدة يعتمد على ثمان أبعاد أساسية للنراة التنظيمية وهي: المهمة الحرجية، القيادة، العملية والإجراءات، ضمان الكفاءة، إدارة عبء العمل، الاتصالات، التعلم والتحسين، إدارة التغيير. وأشار (Santoro ,2003 : 407) للمستوى الخارجي والداخلي وحدد ثلاثة أبعاد للنراة هي: التعاون مع المنظمات غير الحكومية والاستفادة من مواردها، وتطوير برامج التدريب والاصلاح وتكامل حقوق الإنسان، وتطبيق مدونات قواعد السلوك الأخلاقى. بينما ركز (Baxter et al., 2012 : 11) على المستوى التنظيمي والفردي وحدد أربعة أبعاد للنراة يمكن تكييفها على مستوى الفرد والوحدة وهي التكامل الذاتي وكمال الشخصية، والقيم الأخلاقية، والهوية، والوقوف على شيء ما وهو البعد الاجتماعي للنراة.

وبناء على ما تقدم سوف يتم الاعتماد على نموذج (Moon & Hamilton,2013) في تبني أبعاده كمقاييس فرعية للنراة التنظيمية التي تعبر عن واقعها في مكان التطبيق، ولكون النموذج يمثل النظرة الشمولية لواقع

النزاهة التنظيمية، التي تتوافق مع توجهات الدراسة الحالية المتمثلة في أبعاد النزاهة بكل دلالاتها، حيث تطلق وتعمل ضمن حدود البيئة الداخلية للوحدات، وتعتمد على حالة الاتساق والتكامل بين الأبعاد المختلفة للنموذج، كما أن التحقق من مستويات تطبيق هذه الأبعاد يمكن أن يحدد مدى نجاح أو فشل تلك الوحدات في تبني النزاهة التنظيمية، وقد قسمت هذه الأبعاد إلى 16 عامل من العوامل التي تسهم في تقديم نظام شامل للنزاهة التنظيمية والجدول التالي يوضح أبعاد هذا النموذج.

جدول رقم (1) : أبعاد النزاهة التنظيمية

العامل	الأبعاد	م
إعادة تصميم النظام والمعدات ، والسيطرة على البيئة المهمة	المهمة الحرجة	1
الاشراف القيادي ، وإعادة تصميم الأعمال	القيادة	2
التركيز على العمليات الإدارية، والإجراءات الخاصة بحل المشكلات	العملية	3
ضمان الكفاءة (التوظيف الجيد ، والتدريب ، والتقييم)	ضمان الكفاءة	4
تحديد مستويات القوى البشرية ، والسيطرة على الإرهاب	ادارة عبء العمل	5
وجود اتصال باتجاهين ، والثقة المتبادلة بين الاطراف	الاتصالات	6
التحقيق في الحوادث ، وعمليات الحوكمة	التعلم والتحسين	7
الاستعداد لعمليات إدارة التغيير	ادارة التغيير	8

Source: Moon, G. & Hamilton , W. (2013) Developing an Organizational Integrity framework for nuclear safety , Cogn Tech Work , 15 , P. 40.

- المهام الحرجة: سلوك الوحدة تجاه المهام التي تواجهها في ظل الأزمات.

- **القيادة:** القدرات التي يمارسها المديرين للتأثير على مرؤوسيهم للتوفيق بين أهدافهم واهداف الوحدة.
- **العملية والإجراءات :** هي انماط السلوك الادارى التي يمارسها القادة فى الوحدة الادارية وما يتذلونه من اجراءات.
- **ضمان الكفاءة :** التركيز على معايير الكفاءة فى توظيف وتدريب العاملين وتوظيف اقل قدر من المدخلات للحصول على اقصى قدر من المخرجات.
- **ادارة عبء العمل :** العمليات التي تضمن حوكمة إدارة الموارد البشرية وتوزيع العمل دون ضغط.
- **الاتصالات:** الاتصال والتواصل المفتوح بين جميع الاطراف المعنية فى إطار من الاحترام والثقة.
- **التعلم والتحسين المستمر:** تغير ظاهر فى سلوك الوحدة بمرور الوقت نتيجة الممارسات الثابتة نسبياً وقدرتها على تصميم العمليات الادارية وتحسينها والتصدى للإنحرافات وتطبيق الحوكمة.
- **ادارة التغيير:** سعى الوحدة الادارية لتكون أكثر تميزاً وقبول من جميع الجهات داخلياً وخارجياً وادخال تغيرات اساسية في الوحدة لصلاح النظام ككل.

3- متطلبات الحوكمة للإدارة المحلية لتحقيق النزاهة التنظيمية
الإدارة المحلية هي وحدات محلية تقوم بإدارة شؤونها بنفسها عن طريق هيئات أو مجالس محلية لها صلاحيات محددة لإدارة المجتمع المحلي وهي جزء من الهيكل الاداري للدولة (الشهابي، 2023 : 5165) وهدفها تنفيذ السياسة العامة

(درويش، وآخرون، 1990: 14) وتُخضع للتوجيهات الصادرة من الحكومة المركزية. وحيث أن تحقيق سياسة ونظم الحكومة الجيدة إنما هو ناتج مرهون بكفاءة الادارة المنفذة والمشروعة لتلك السياسات وتوافر المستويات الأخلاقية للقوى البشرية والادارية المنفذة (بasi، 2019: 75). يجب أن ترتكز الحكومة على تعزيز ضمان النزاهة العامة في الوحدات على الشفافية والعدالة والمساواة والرقابة والاستقلال بين السلطات ومحاربة الفساد (رشوان، امعرف، 2019: 69) والتأكد على إلتزام الحكومات بالمساءلة بإعتبارها عملية تشخيصية ووقائية وعلاجية (جاد، 2017: 64) وبمثابة خطوط واضحة وفعالة للمساءلة السياسية والقانونية(اسامة،2014: 2) والامتثال للسياسات التي تحفز المشاركة الفعلية والايجابية في صنع القرارات (Montasar, 2013, 471 : 2013) وسن التشريعات التي تضمن سلامة التطبيق.

وستتند الحكومة في القطاع الحكومي العديد من الأسانيد منها (الحصري،2024: 37) الاسانيد التشريعية الدولية: كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاسانيد التشريعية الوطنية: كالدستور المصري، وأيضاً الاسانيد التخطيطية الدولية: وأهمها أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن الفترة من 2015 حتى 2030 والأسانيد التخطيطية الوطنية: ومنها رؤية مصر 2030 والإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد عن الفترة من 2023 حتى 2030. وهناك شبه اتفاق بين المؤسسات الدولية حول أسس الحكومة التي تساعد الادارة المحلية على تحقيق أهدافها التنموية ومنها (بومدين، 2010: 30): العمل على ايجاد نظام متكامل يحقق مشاركة المواطنين في صنع القرارات المحلية، والمحاسبة والمساءلة كأدلة لضمان التسيير الأمثل للموارد المتاحة، وتحمل المسؤولين والمواطنين المحليين لمسؤولياتهم تجاه المجتمع (الجوهرى،2010: 102) خاصة وأن الحكومة تسهم في رفع مستوى الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية وذلك من خلال دعم المساءلة

الإدارية (باصم، 2019: 596). وقد وضع البنك الدولي نموذج للحكومة المحلية يهدف إلى تسهيل عملية المشاركة وتوسيع قدرات الحكومات على تحسين جودة الخدمات بالاشتراك مع المؤسسات الوطنية والدولية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية، وذلك من خلال (شهيناز، 2015: 51) تحديد مدى تغطية الخدمات وتكتافتها تبعاً لأولويات المستفيدين، توسيع مساحة الشفافية، وتفعيل المساءلة والمحاسبة، وتطوير استراتيجيات مكافحة الإنحرافات وتحسين المناخ التنظيمي. بجانب إيجاد نظام يعزز مجالس الادارة المنتخبة بطريقة ديمقراطية على اسس سليمة داخل الوحدات الإدارية (افندى ، 2006: 157). وفي المقابل تعد النزاهة التنظيمية مصطلح يستخدم لوصف القيمة الاساسية لأى وحدة ادارية والمحرك الرئيسي لإنجاز أعمالها، وتعتبر الشفافية إحدى محددات النزاهة وجوهر الحكومة التي تؤثر على كفاءة وفعالية عمل هذه الوحدات (الطالب، 2024: 280) التي تعاني من ضعف عناصر الحكومة المحلية، ومحدوبيّة معرفة العاملين بآليات المشاركة والمساءلة والمسؤولية وسوء آليات الإستجابة لمطالب المواطنين في بعض الوحدات (الباجوري، محمود: 259). وتقوم النزاهة على ثلاثة قيم اساسية هي: فعل ما يتم الإعلان عنه وذلك لتمكين الأفراد من تحمل المسؤولية عن الوفاء بالتوقعات، والوصول للحقيقة: وهو ما يمكن الأفراد من المشاركة الفعالة في رؤية وتغيير وضع وحدات العمل للأفضل، وقول ما يجب الإعلان عنه: مما يؤدي لخلق الاحترام والثقة فيما يوضح عنه وذلك في ظل بيئة خاضعة للمساءلة معززة للثقة (على، 2022: 48).

وتشير النزاهة إلى التوافق المستمر والالتزام بالقيم الأخلاقية المشتركة والمعايير التي تدعم المصلحة العامة (OECD, 2017: 1) وتقوم على عدد من المبادئ التنظيمية منها: (Lynn, 1994: 111) الحكم الذاتي الذي يستند إلى مبادئ توجيهية من السلطات الأعلى كمهمة إدارة الأخلاقيات، وخلق بيئة عمل

تدعم السلوك والقيم الأخلاقية، وغرس الشعور بالمسؤولية المشتركة، وتفعيل آليات المساءلة بين الممثلين المنتخبين وناخبيهم وموظفي الإدارة المحلية سواء المساءلة الداخلية عبر الإجراءات الرقابية من قبل المسؤولين المحليين، أو المساءلة الخارجية بواسطة الشعب عبر النقاش العام أو الانتخابات أو التصدى للانحرافات... مما يوفر رؤية شاملة لأداء مهام السلطات المختلفة تحت مظلة النظام الوطنى للنزاهة (ال gammadi، 2014: 1).

وبناء على ما تقدم وحيث أن الحكومة تسهم فى رفع اداء الأجهزة الحكومية وذلك من خلال دعم المساءلة الإدارية (باصم، 2019: 600) والنزاهة هى إجراء وقائى يستهدف تعزيز مناعة الوحدات العامة ضد الفساد من خلال بناء ثقافة مجتمعية مستبيرة وواعية تتصدى لمختلف أشكال الانحراف وتحافظ على الأموال والممتلكات العامة (البرغوثى، الشعيبى، 2016: 88) فإن النزاهة تشكل حجر الزاوية في النظام الشامل للحكومة وتعزيز القيم الأساسية القائمة على سيادة القانون.

عاشرًا: منهجية الدراسة

يتناول هذا الجزء مجموعة من النقاط الخاصة بمنهجية الدراسة تبدأ بتصميم قائمة الاستقصاء يليها مجتمع وعينة الدراسة وتحديد المتغيرات، ثم الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية ثم اختبار الصدق والثبات لمتغيرات الدراسة واخيرا الاساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبارات الفروض.

1- تصميم اداة الدراسة: تم الاستعانة بإستماراة إستقصاء كأداة لجمع البيانات وقسمت الاستماراة لمحوريين، الاول خاص بالبيانات التعريفية عن مجتمع الدراسة والثانى: متغيرات الدراسة. وصممت الإستماراة تبعاً لمقياس ليكرت الخماسي، وتم مراجعة البيانات الواردة للتأكد من اكتمالها وصلاحيتها لاستكمال باقى

التحليلات الاحصائية. وتم ترميز إجابات عينة الدراسة من خلال إعطاء الإجابات أوزاناً رقمية تتراوح بين موافق تماماً إلى غير موافق تماماً، كما تظهر بالجدول التالي:

جدول رقم (1) ترميز اجابات العينة

الرأء	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً
الوزن	1	2	3	4	5

المصدر : من اعداد الباحثة

2- مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة من العاملين بالوحدات المحلية التابعة لمحافظة الجيزة والبالغ عددها 48 وحدة محلية بإجمالي عدد 1462 موظف (مصر في أرقام 2024: 189) وتم توزيع استمرارات الاستبيان عينة عشوائية بسيطة بحجم (305) واستبعدت (35) إستماراة باطلة ليصبح العدد النهائي(270) استماراة تم إستيفاءها وذلك بإستخدام معادلة (Thompson, 2000)

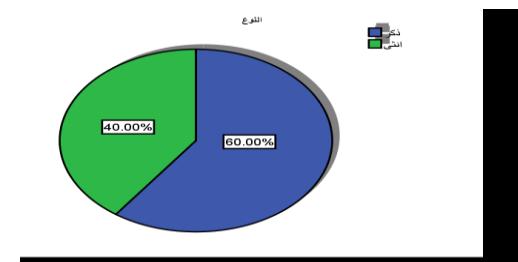
$$N \times p (1-p)$$

$$n = \frac{\{ [N - 1 \times (d^2 / z^2)] + p (1-p) \}}{ }$$

حيث : حجم المجتمع $N = 1462$ ، Z الدرجة المعيارية المقابلة عند معامل ثقة $0.95 = 1.96$ ، d نسبة الخطأ المسموح به $= 0.05$ ، P نسبة توافر الخاصية والمحايدة $= 0.5$ عبارة والنرااهه التنظيميه كمتغير تابع بعد (16) عبارة.

4- الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية 4/1 توزيع عينة الدراسة طبقاً النوع

جدول (1/4) توزيع عينة الدراسة طبقاً لنوع

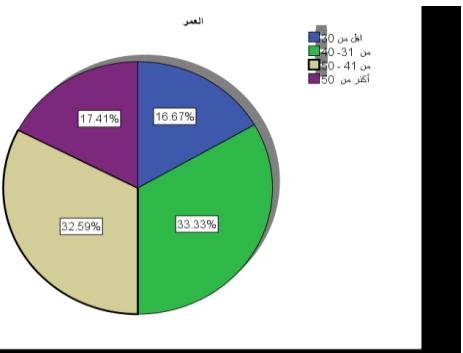


النسبة	التكرار	النوع	م
% 60	162	الذكور	1
% 40	108	الإناث	2
%100	270	الاجمالي	

المصدر: مخرجات برنامج التحليل الاحصائى (spss v20)

تبين من الجدول (1/4) أن النسبة الأك
60%) مفردة حيث بلغت نسبتهم (60

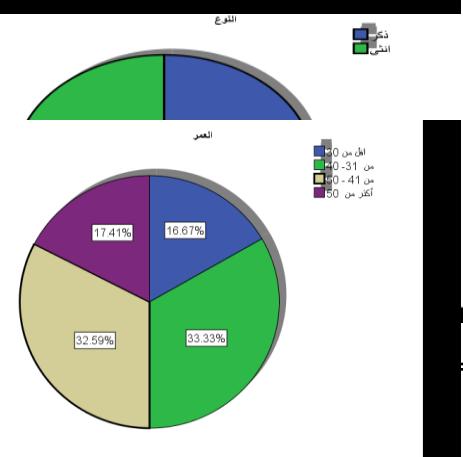
2 / 4 توزيع عينة الدراسة طبقاً ل
جدول (2/4) توزيع عينة



النسبة	التكرار	العمر	م
% 16.7	45	أقل من 30	1
% 33.3	90	40 – 31 من	2
% 32.6	88	50 – 41 من	3
% 17.4	47	أكثر من 50	4
% 100	270	الاجمالي	

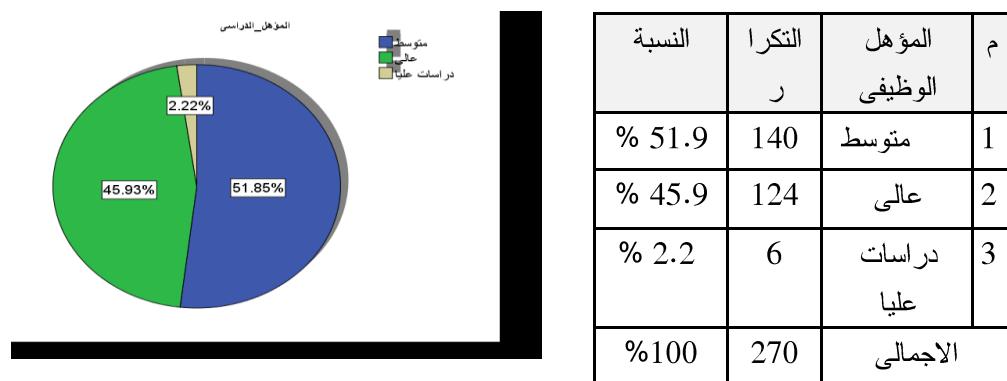
المصدر: مخرجات برنامج التحليل الاحصائى (spss v20)

يتضح من الجدول رقم (2 / 4) ان الن
16.7%) للفئة العمرية أقل من
العاملين الجدد من تلك الفئة في الوحداء



٣/٤ توزيع عينة الدراسة طبقاً للمؤهل الدراسي

جدول (3/4) توزيع عينة الدراسة طبقاً للمؤهل الدراسي



المصدر: مخرجات برنامج التحليل الاحصائى (spss v20) شكل رقم (3/4) عينة الدراسة طبقاً للمؤهل الدراسي

يتضح من الجدول رقم (3/4) ان النسبة الاكبر من عينة الدراسة كانت لأصحاب المؤهلات المتوسطة ، بينما كانت النسبة الاقل لأصحاب الدراسات العليا.

٣/٤ توزيع عينة الدراسة طبقاً لسنوات الخبرة



المصدر: مخرجات برنامج التحليل الاحصائى (spss v20)

يتضح من الجدول رقم (4) ان النسبة الاكبر من عينة الدراسة لأصحاب الخبرة العملية في الوحدات محل الدراسة من 11 عاما وأكثر م 20 مما قد يدل على تنتع الأفراد بالخبرة التي تؤهلهم للعمل بكفاءة وفعالية.

5- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

1/5 الصدق والثبات

1/1/5 الصدق الظاهري (صدق المحكمين): تم عرض الاستبانة في صورتها الاولية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس خاصة من كان لهم دراسات سابقة بموضوع الدراسة لأبداء آرائهم ومقترناتهم من حيث الصياغة، وانتقاء الفقرات لمشكلة الدراسة وفرضيتها، وفي ضوء اتفاق المحكمين تم البقاء على الفقرات التي حصلت على اتفاق 85% فأكثر من عدد المحكمين، وتم حذف وتعديل وتغيير واضافة بعض الفقرات.

2/1/5 اجراء اختبار الصدق والثبات: تم هذا الاختبار بغرض بحث مدى إمكانية تعميم النتائج التي سيتم الحصول عليها من هذه الدراسة على الوحدات المحلية المشابهة لطبيعة المحليات في المحافظة محل الدراسة. ويشير الثبات إلى مدى إستقرار عبارات قائمة الاستقصاء وعدم تناقضها، أي أنها سوف تعطى نفس النتائج تقريباً بإحتمال مساوي لقيمة معامل الثبات إذا أعيد تطبيقها على عينة أخرى من نفس المجتمع وبنفس الحجم. ولإجراء اختبار الثبات تم استخدام معامل الفا كرونباخ Cronbach's Alpha وهو معامل يأخذ قيمـاً تتراوح بين الصفر والواحد فإذا لم يكن هناك ثباتاً، فإن قيمة هذا المعامل ستكون مساوية للصفر، بينما إذا كان هناك ثباتاً تماماً في البيانات فإن قيمة هذا المعامل ستكون مساوية للواحد الصحيح. أي أن زيادة قيمة معامل ألفا كرونباخ واقترابها من الواحد

الصحيح تعنى زيادة مستوى مصداقية البيانات بما، يعكس نتائج العينة على المجتمع محل الدراسة.

جدول(2/1) نتائج اختبار ثبات وصدق متغيرات الدراسة بإستخدام معامل ألفا كرونباخ

معامل الصدق	معامل الثبات	عدد العبارات	المتغيرات الفرعية (الابعاد)	الرمز	المتغيرات
0.869	0.755	6	المشاركة	X1 – x6	المتغير المستقل (X) الحوكمة الأخلاقية
0.866	0.750	6	المساعلة والمسؤولية	X7 – x12	
0.847	0.718	6	الافصاح والشفافية	X13 – x18	
0.852	0.726	6	العدالة والمساواة	X19 – x24	
0.963	0.928	24	الحوكمة الأخلاقية		
0.939	0.881	16	النزاهة التنظيمية	Y1 – Y16	المتغير التابع (Y) (النزاهة التنظيمية)
0.971	0.943	40			اجمالي ابعاد المقياس

المصدر: مخرجات برنامج الحليل الاحصائى (spss v20) N = 270

يتضح من الجدول السابق، أن ان معامل الثبات مرتفعة على مستوى جميع المتغيرات حيث تزيد عن (0.7) مما يشير إجمالاً ان هناك إستقرار فى العبارات المعبرة عن كل متغير، وبالتالي تتمتع أداة الدراسة بالقدر الكافى من الثقة والثبات مما يؤهلها لتحقيق أهداف الدراسة والاعتماد عليها فى المراحل اللاحقة من التحليل.

6- الاساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم الاعتماد على الاساليب الاحصائية التالية: الوسط الحسابى، الانحراف المعياري، الخطأ المعياري للوسط الحسابى، اختبار t-test لعينة واحدة وتم مقارنة قيمة الوسط الحسابى بقيمة المتوسط المرجح للإجابات استمرارات المستقصى منهم والمحللة احصائيا فى شكل مماثل لمقياس ليكرت الخمسى.

1/1/6 حساب المتوسط المرجح ومعرفة اتجاه اراء مجتمع الدراسة : تم حساب قيم المتوسطات الحسابية الخاصة بمقاييس ليكرت الخمسى من خلال إحتساب المدى ($5-1 = 4$) وكذلك طول الفئة وذلك بقسمة المدى على عدد الفئات = 0.8 الفئة الاولى لقيم المتوسط الحسابى من 1 إلى 1 + 0.8 وهذا لباقي المتوسطات الحسابية ويوضح جدول (1/1/6) اتجاه اراء مجتمع الدراسة والمتوسط المرجح:

جدول رقم (1/1/6) اتجاه اراء مجتمع الدراسة والمتوسط المرجح

المستوى	المتوسط المرجح
غير موافق تماماً	من 1 إلى 1.80
غير موافق	من 1.81 إلى 2.60
محايد	من 2.61 إلى 3.40
موافق	من 3.41 إلى 4.20
موافق بشدة	من 4.21 إلى 5.00

2/1/6 الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة: تم إجراء الاحصاء الوصفي عن طريق حساب الوسط الحسابي لقياس متوسط آراء المستقصى منهم ويستخدم لتحديد الاهمية النسبية لكل متغير من المتغيرات التي تتضمنها قائمة الاستقصاء (Medhi, 1992, 53-58).

وحساب الانحراف المعياري لقياس التشتت وهو يعكس مدى امتداد القيم حول القيمة المتوسطة أو الوسط الحسابي (Curwin and Slater, 2002, 248-249) كما تم حساب الخطأ المعياري للوسط الحسابي وذلك لتقدير الانحراف المعياري لتوزيع العينة ويستخدم لإنشاء فترة ثقة للوسط الحسابي وكلما زاد ثبات المقياس المستخدم للمتغير أخفض الخطأ المعياري للوسط الحسابي (Everitt, 2003).

جدول رقم (2) الاحصائيات الوصفية للعبارات المكونة لمحاور الدراسة

الاحصاء الوصفي			المتغيرات الفرعية (الابعاد)	الرمز	المتغيرات
الخطأ المعياري للوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	الوسط الحسابي			
0.03761	0.61794	3.1846	المشاركة	X1 – x6	المتغير المستقل (الحوكمة الأخلاقية) (X)
0.03474	0.57080	3.2562	المساءلة والمسؤولية	X7 – x12	
0.4505	0.74020	3.1704	الافصاح والشفافية	X13 – x18	
0.04381	0.71994	3.1065	العدالة والمساواة	X19 – x24	
0.03334	0.54780	3.2027	المتغير ككل	X1 – x24	
0.39870	0.65518	3.0176	المتغير ككل	Y1 – Y16	

المصدر: مخرجات برنامج الحليل الاحصائى (spss v20) = N 270

يتضح من الجدول السابق ان الاتجاه العام لأراء عينة الدراسة يميل إلى الحياد جميع ابعاد المتغير المستقل والمتغير التابع حيث تزيد قيمة الوسط الحسابي لتلك المتغيرات والابعاد عن القيمة 3.

7- اختبار صحة فروض الدراسة

7/1 اختبار الفرض الرئيسي للدراسة:

تم تطبيق تحليل الانحدار البسيط لدراسة تأثير الحكومة الأخلاقية (المتغير المستقل) على النزاهة التنظيمية (المتغير التابع) والجدول رقم (1/7) يوضح عاملات الانحدار وخطاؤها المعياري ونتيجة اختبار T-test للتأكد من معنوية المتغير المستقل بالإضافة على نتيجة معامل الارتباط R ومعامل التحديد R² ونتيجة اختبار F-test للتأكد من معنوية نموذج الانحدار ككل.

جدول رقم (1/7) نموذج انحدار الحكومة الأخلاقية والنزاهة التنظيمية

اختبار جودة النموذج test		معامل التحديد R^2	النزاهه التنظيمية (الارتباط) R	T-test اختبار		معاملات نموذج الانحدار		النموذج
قيمة P- الاحتمالية	قيمة اختبار F			قيمة P- الاحتمالية - VALUE	قيمة T اختبار	قيمة الخطأ المعياري	قيمة المعامل	
0.000 ^b	139.353	0.342	** 0.585	0.000	4.036	0.193	0.777	ثابت المعادلة
				0.000	11.805	0.059	0.700	الحكومة الأخلاقية

** دال احصائياً عند مستوى دلالة 0.01
المصدر : مخرجات برنامج التحليل الاحصائي spss (v20)
N = 270

يتضح من الجدول رقم (1/7) أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية للحكومة الأخلاقية على النزاهة التنظيمية بمستوى معنوية 5% حيث نقل القيمة الاحتمالية (p-value = 0.000 < $\alpha = 0.05$) عن قيمة مستوى المعنوية 5% (p-value = 0.000 < $\alpha = 0.05$) على ذلك تبين ان نموذج الانحدار يعتبر نموذج ذو دلالة احصائية بمستوى معنوية 5% حيث نقل القيمة الاحتمالية لاختبار F عن مستوى المعنوية (p-value = 0.000 < $\alpha = 0.05$) هذا بالإضافة إلى ارتباط الحكومة الأخلاقية ارتباطاً متوسطاً بالنزاهة التنظيمية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.585) ونستطيع

الحكومة الأخلاقية أن تفسر ما يقرب من 34.2 % من التغيرات التي تطرأ على النزاهة التنظيمية. في حين أن الجزء المتبقى قد يرجع إلى الخطأ العشوائي أو عوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على النزاهة التنظيمية لم يتم تناولها بالدراسة الحالية ومن ثم يقبل الفرض الرئيسي للدراسة وهو وجود علاقة ارتباط دالة احصائياً بين الحكومة الأخلاقية والنزاهة التنظيمية.

2/1/7 اختبار الفروض الفرعية للدراسة: تم تطبيق تحليل الانحدار الخطى البسيط لدراسة تأثير كل بعد من ابعاد الحكومة الأخلاقية (المتغيرات المستقلة) كمتغيرات تفسيرية والنزاهة التنظيمية (المتغير التابع) والجدول رقم (2/7) يوضح معاملات الانحدار وخطاؤها المعياري ونتيجة اختبار T-test للتأكد من معنوية المتغير المستقل بالإضافة على نتيجة معامل الارتباط R ومعامل التحديد R² ونتيجة اختبار F-test للتأكد من معنوية نموذج الانحدار.

جدول رقم (2/7) نموذج انحدار الحكومة الأخلاقية والنزاهة التنظيمية

اختبار جودة النموذج F-test		معامل التحديد R^2	النزاهة التنظيمية (الارتباط) R	اختبار T-test		معاملات نموذج الانحدار		النموذج	
قيمة الاحتمالية P-value	قيمة اختبار F			قيمة الاحتمالية P-value	قيمة اختبار T	قيمة الخطأ المعياري	قيمة المعامل		
0.000 ^b	111.985	0.295	0.543**	0.000	6.714	0.176	1.185	ثبات المعايدة	1
				0.000	10.582	0.054	0.576	المشاركة	
0.000 ^b	64.299	0.193	0.440**	0.000	6.599	0.208	1.374	ثبات المعايدة	2
				0.000	8.019	0.063	0.505	المساءلة والمسؤولية	
0.000 ^b	95.381	0.262	0.512**	0.000	10.452	0.151	1.580	ثبات المعايدة	3
				0.000	9.766	0.046	0.453	الاقصاح والشفافية	
0.000 ^b	374.628	0.583	0.764**	0.000	7.505	0.114	0.859	ثبات المعايدة	4

			0.000	19.355	0.036	0.695	العدالة والمساواة
--	--	--	-------	--------	-------	-------	-------------------

المصدر: مخرجات برنامج التحليل الاحصائي (spss v20) ** دال احصائيا عند مستوى معنوية 0.01
 $N = 270$

يمكن اختبار الفروض الفرعية على النحو التالي:

- 1- يتضح من الجدول رقم (2/7) وجود إرتباطاً متوسطاً بين أبعاد المتغير المستقل (المشاركة، الأفصاح والشفافية، العدالة والمساواة) وبين النزاهة التنظيمية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.512)، (0.543)، (0.764) على التوالي.
- 2- وجود إرتباطاً ضعيف بين بعد (المساءلة والمسؤولية) وبين النزاهة التنظيمية، حيث بلغ قيمة معامل الارتباط (0.440).
- 3- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمتغير التابع بمستوى معنوية 5% حيث تقل القيمة الاحتمالية لاختبار T عن قيمة مستوى المعنوية 5% ($p-value = 0.000 < \alpha = 0.05$). كما تبين ان نموذج الانحدار يعتبر نموذج ذو دلالة احصائية بمستوى معنوية 5% حيث تقل القيمة الاحتمالية لاختبار F عن مستوى المعنوية ($p-value = 0.000 < \alpha = 0.005$).
- 4- أظهرت نتائج نموذج الانحدار، أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (F) للمتغير المستقل وجميع ابعاد الفرعية بدلالة (0.000) أصغر من مستوى المعنوية (0.005).
- 5- يمكن للمتغيرات الفرعية (المشاركة، المساءلة والمسؤولية، الأفصاح والشفافية، العدالة والمساواة) أن تفسر ما يقرب من (29.5 %)، (19.3 %)، (26.2 %)، (58.3 %) على التوالي من التباين الحاصل في تحفيظ النزاهة التنظيمية. والجزء المتبقى قد يرجع إلى الخطأ العشوائي أو لعوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على النزاهة التنظيمية ولم يتم تناولها بالدراسة الحالية.

6-ملخص نتائج اختبار الفروض

جدول رقم (3/7) ملخص نتائج اختبار الفروض

النتائج	الفروض الفرعية	النتيجة	الفرض الرئيسي
قبول الفرض الفرعى الاول: وجود تأثير طردى متوسط ذو دلالة احصائية للمشاركة على النزاهة التنظيمية	الفرض الفرعى الاول: يوجد تأثير طردى معنوى بين المشاركة للدراسة وبين النزاهة التنظيمية.	قبول الفرض	يوجد تأثير طردى معنوى بين الحوكمة الالكترونية وبين النزاهة التنظيمية.
قبول الفرض الثاني: وجود تأثير طردى ضعيف ذو دلالة احصائية لمساءلة المسؤولية على النزاهة التنظيمية.	الفرض الفرعى الثاني: يوجد تأثير طردى معنوى بين المسائلة والمسؤولية وبين المشاركة والنزاهة التنظيمية.	تأثير طردى معنوى بين المشاركة والنزاهة التنظيمية.	وذلك فى الوحدات المحلية لمحافظة الجيزة.
قبول الفرض الفرعى الثالث: وجود تأثير طردى متوسط ذو دلالة احصائية لافصاح الشفافية على النزاهة التنظيمية	الفرض الفرعى الثالث: يوجد تأثير طردى معنوى بين الافصاح والشفافية وبين النزاهة التنظيمية.		

<p>قبول الفرض الفرعى</p> <p>الرابع:</p> <p>وجود تأثير طردى متوسط ذو دلالة احصائية للعدالة والمساواة على النزاهة التنظيمية</p>	<p>الفرض الفرعى</p> <p>الرابع:</p> <p>يوجد تأثير طردى معنوى بين العدالة والمساواة وبين النزاهة التنظيمية.</p>		
---	---	--	--

7- مناقشة النتائج :

يتضح من الجدول رقم (3/7) ما يلى :

- وجود تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05) للمشاركة على النزاهة التنظيمية في الوحدات المحلية محل الدراسة. ويعزى ذلك انه كلما سعت الوحدة المحلية لتطبيق المشاركة الفعالة بينها وبين المتعاملين معها داخلياً وخارجياً كلما أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى النزاهة التنظيمية بتلك الوحدات. وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (بلقاسم: 2021) في وجود تأثير لأبعاد الحكومة (المشاركة، المساءلة، الشفافية، العدالة والمساواة) في تعزيز أخلاقيات الإدارة.

- وجود تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05) المساءلة والمسؤولية على النزاهة التنظيمية في الوحدات المحلية محل الدراسة. وإن كان تأثير طردى ضعيف وقد يكون ذلك مرجعه ضعف اجراءات المساءلة والمحاسبة في تلك الوحدات، خاصة وأن الدستور المصري لعام 2014 لم ينص حرفيًا على تطبيق الحكومة المحلية وأن كان قد تضمن بعض المبادئ التي تقترب من فكر مفهوم الحكومة المحلية خاصة (مادة 176) التي تكفل فيها الدولة دعم اللامركزية الإدارية والمالية

والاقتصادية. وهو ما يتفق مع دراسة (الشهابي: 2023) في اعادة النظر في القوانين المعدلة للقانون رقم (43) لسنة 1979 بشأن الادارة المحلية، وكذلك دراسة (الباجوري، محمود: 2022) التي كشفت عن ضعف الممارسة الفعلية لعناصر الحكم، ودراسة (باصم: 2019) في ضرورة تسليط الضوء على مؤشرات الحكومة الرقابية.

- وجود تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05) للافصاح والشفافية على النزاهة التنظيمية في الوحدات المحلية محل الدراسة. ويعزى ذلك انه كلما سعت الوحدة المحلية للتتوسع في الافصاح عن البيانات والمعلومات التي تهم الاطراف المعنية كلما أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى النزاهة التنظيمية بتلك الوحدات. ويتفق تلك النتتجية جزئياً مع ما توصلت إليه دراسة (زيد: 2023) في وجود درجة متوسطة من (المعرفة بآليات الحكومة، والشفافية، والمساءلة، والتمكين والافصاح، والفعالية والكفاءة، والشرعية والحكم).

- وجود تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05) للعدالة والمساءلة على النزاهة التنظيمية في الوحدات المحلية محل الدراسة. ويعزى ذلك ان التطبيق الجيد للعدالة والمساواة بين جميع العاملين والمعاملين مع الوحدة كلما أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى النزاهة التنظيمية بتلك الوحدات. وهو ما يتفق جزئياً مع ما توصلت (Lynn: 1994) في ضرورة تضمين مبدأ الالتزام والمسؤولية الاجتماعية، والمشاركة الفعالة.

التوصيات :

1- إظهار التزام المسؤولين بالنزاهة العامة التي تجعل من النزاهة التنظيمية مدخلاً وتوجهاً لأعمالهم خاصة المهام الحرجة مما يعزز الثقة في تقديم الخدمات، ويحافظ على السمعة الجيدة للوحدات.

- 2- الاستثمار في القيادة القائمة على النزاهة خاصة من خلال: تقييم أداء المديرين فيما يتعلق بنظام النزاهة العامة على جميع المستويات، ودعم المديرين في دورهم كقادة أخلاقيين.
- 3- التركيز على العمليات والإجراءات التي توضح المسؤوليات وتفعيل نظم المحاسبة والمسؤولية في الوحدات.
- 4- وضع معايير عالية لسلوك العاملين لمنع إنتهاكات معايير النزاهة العامة، بحيث تتجاوز الحد الأدنى من متطلبات الالتزام بقيم وجودة الخدمة العامة.
- 5- تعزيز مستوى الشفافية طريق التغذية العكسية التي تظهر رضا المواطنين عن الخدمات وتضمن الاستجابة لطلبات المعلومات، وتخفيض مخاطر إساءة استخدام السلطة.
- 6- ادراج فقرات تتعلق بالحكومة المحلية في الأطر التشريعية والدستورية لسد الفجوة بين التشريع والممارسة كضمانة للالتزام بتطبيق الحكومة.
- 7- تسليط الضوء على النماذج الادارية الناجحة في فكر الحكومة ودعمها بصورة دورية وعلانية.
- 8- توفير آليات الاتصال والتواصل حول آليات التعاون والمشاركة بين جميع الاطراف المعنية بشأن احترام القيم والمعايير التنظيمية في تعاملاتهم ومساعدتهم على تطبيق معايير النزاهة وإدارة حالات تضارب المصالح.
- 9- ارساء ثقافة الحكومة والنزاهة العامة الوعي بأهميتها والحد من التسامح مع انتهاكات معايير النزاهة العامة مما تسهل وتكافئ التعلم والتحسين التنظيمي.
- 10- تعزيز العمل القائم على الجدارة وضمان الكفاءة المهنية والاهتمام ببناء وتطوير شخصية الموظف لزيادة قدرته على مناقشة القضايا الأخلاقية، وضمان نظام عادل للتوظيف والترفية وتقييم الأداء.

- 11- شرح قواعد ومعايير النزاهة التنظيمية للعاملين خاصة الجدد منهم لعدم الاستجابة للمسوبيّة، والتدريب والتوجيه لتطبيق معايير النزاهة العامة طوال الحياة المهنية وجعلها ذات معنى في سياقاتهم الشخصية.
- 12- توفير قنوات وقواعد وإجراءات واضحة بشأن الانتهاكات المشتبه بها لمعايير النزاهة، وإمكانية الإبلاغ عنها بشكل سري للسلطات المختصة والتي لديها القدرة على إجراء تحقيق مستقل وحماية المبلغين.
- 13- زيادة سلطات الجهات الرقابية لتحقيق المساعدة الفعالة ومعالجة نقاط الضعف في النظام الرقابي بما في ذلك بناء إشارات التحذير المبكر للعمليات الحرجة وبناء آلية فعالة لرصد الانحرافات وذلك لإجراء تص亮ات مؤسسية فعلية.

الدراسات المستقبلية

- 1- دراسة العلاقة الحوكمة الأخلاقية والالتزام التنظيمي
- 2- دراسة العلاقة الحوكمة الأخلاقية والثقة المؤسسية

استماراة الاستبيان

السادة الأفاضل :

تحية طيبة وبعد ...

من منطلق البحث العلمي ومتطلباته لخدمة المجتمع، فإن الباحثة تقوم بإعداد دراسة بعنوان دور الحوكمة في تفعيل النزاهة التنظيمية بالتطبيق على بعض وحدات الإدارة المحلية وتهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين بعض خصائص الحوكمة والنزاهة التنظيمية، وتأمل الباحثة المساعدة من خلال إجابات حضراتكم على الأسئلة الواردة في هذه القائمة علماً بأن كافة البيانات والأراء ستحاط بكل السرية وستكون موضع اهتمام الباحثة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

برجاء ملئ هذه الإستماراة لكم جزيل الشكر

أولاً : البيانات التعريفية عن عينة الدراسة

- 1 - النوع: ذكر () أنثى ()
- 2 - العمر: (أقل من 30) سنه () (31 - 40) سنه ()
- (أكثر من 50) سنه () (41 - 50) سنه ()
- 3 - المؤهل الدراسي: متوسط () عالى () دراسات عليا ()
- 4 - سنوات الخبرة بالسنوات: (أقل من 10) () (10 - 20) () (أكثر من 20) ()

ثانياً : متغيرات الدراسة

أ- المتغير المستقل: (الحكومة)						
تماماً موافق	موافق	محайд	غير موافق	غير موافق تماماً		
					المشاركة : تعنى السماح للمرؤسين بأن يكون لهم رأى في صنع القرار والاستماع لمقتراتهم	1
					تشجيع التعبير عن الرأي أو الإبلاغ عن قضايا الفساد لدى جهات المكافحة والتوعية بآليات الإبلاغ.	1
					المشاركة بفاعلية في المجالس الرسمية بشأن تطوير الأنشطة الإدارية واتخاذ القرارات.	2
					يسمح النظام الإداري بمشاركة العاملين في صنع القرار.	3
					إعلام الأفراد بما يحدث في المستويات الإدارية العليا وتفعيل المشاركة الواسعة.	4
					توزيع المهام الإدارية على العاملين وفق المقدرة والكفاءة وتبني أسلوب الحوار والشورى.	5
					تقديم برامج متنوعة للتنمية المهنية تناسب مع الاحتياجات الفعلية للعاملين.	6
					المساءلة والمسؤولية : يقصد بها تحمل المسؤولية عن الأفعال والاقوال	
					خضوع جميع الأشخاص للرقابة والمحاسبة وتطبيق إجراءات المساءلة على الجميع	7

				للوحدة الادارية نظام واضح يحدد هيكله التنظيمي المسؤوليات والصلاحيات الوظيفية للعاملين وسير المعاملات وسبل أداء كل مسؤول عن دوره.	8
				تنفيذ نظام المحاسبة والمساعدة بناء على إجراءات معروفة.	9
				المحافظة على سرية وخصوصية البيانات من ليس لهم حق الاطلاع عليها.	10
				توفر الوحدة الحماية والضمانات اللازمة لمكشفي عن المخالفات أو الانحرافات في الأداء.	11
				وضع معايير واضحة ودقيقة لتقدير أداء العاملين والمساعدة في ضوء نتائج التقييم.	12
				الافصاح والشفافية : وضوح واتاحة البيانات وللمعلومات والسياسات والإجراءات.	
				جودة ووضوح ودقة وشمولية المعلومات المفصحة عنها وتتوافرها وقت الجahة	13
				المراجعة المستمرة للمعلومات المفصحة عنها وتحديثها.	14
				التعامل مع المشكلات والازمات بشفافية ووضوح.	15
				إنابة ونشر المعلومات لجميع العاملين في الوحدة وحرية الوصول إليها.	16
				إطلاع العاملين على تقارير الأداء وأليات التقييم بصفة مستمرة.	17
				السماح للباحثين وأصحاب المصالح باطلاع على البيانات والمعلومات والوثائق العامة.	18
				العدالة والمساواة : تطبيق القواعد والقوانين بانتظام وعلى الجميع دون تمييز أو محاباة.	
				توحيد التعامل مع مرتكبي جرائم الفساد المنصوص عليها في القوانين والتشريعات دون تمييز أو التسامح مع بعضهم لمكانتهم أو لفوذهن.	19
				سرعة الاستجابة لحل المشكلات والتكييف مع	20

				احتياجات المواطنين.	
				التوافق بين المصالح المتعارضة والوصول لحلول ترضي تحقق المصلحة العامة.	21
				الالتزام بتطبيق أنظمة وقوانين ولوائح العمل على جميع العاملين.	22
				تبني نظام عادل للحوافز والمكافآت لجميع العاملين.	23
				تنسم معايير تقييم الأداء بالعدالة والموضوعية.	24
				بـ - المتغير التابع : (النزاهة التنظيمية)	
				تنمية الجوانب الأخلاقية والوعي بمواضيق العمل وغرس الثقافة التنظيمية الإيجابية	1
				التعاون مع جهات التحقيق والرقابة، والتعامل بجدية في قضايا الانحرافات	2
				تمارس الوحدة الادارية أنماط قيادية قادرة على ارساء النزاهة التنظيمية وتعزيزها بين جميع العاملين والمعاملين معها.	3
				اعتماد اجراءات تقييم أداء العاملين على الثواب والعقاب ودعم نظام النزاهة العامة من خلال السلوك الشخصي المثالي للقيادات.	4
				إدانة السلوكيات الغير أخلاقية وتسلیط الضوء على النماذج الادارية الناجحة ودعمها بصورة دورية	5
				سرعة آليات الاستجابة لحل المشكلات واتخاذ القرارات خاصة المتعلقة بالنزاهة	6
				اختيار وتوظيف العاملين الذين يتمتعون بسلوكيات شخصية مسؤولة وأخلاقية تبرز المصداقية والقيم والمثل المرغوب فيها	7
				تسعى الوحدة لتطوير مهارات الافراد وتدريبهم لتنوافق مع الحكومة وجودة الخدمة العامة.	8
				تراعى الوحدة اعادة التسلسل الهرمي فى توزيع الاعمال لخلق وتنمية الابداع الادارى	9

					العمل على وعي العاملون والمسئولون بالاختصاصات الوظيفية وإدارة عباء العمل والمحافظة على المال العام وعدم هدر الامكانيات.	10
					توفير نظام لإدارة استقبال شكاوى المواطنين، وتلقي المقترحتات والتحقيق فيها بجدية.	11
					وجود نظام واضح للاتصالات وتبادل المعلومات بين المستويات الإدارية التنظيمية	12
					تسعى الوحدة إلى التحسين المستمر من خلال تقييم القدرات والكفاءات الموجودة والتحديد المستمر للإحتياجات التربوية للعاملين.	13
					التغيير المستمر في نظم العمل لتطوير الأداء وتوافر الثقة في اختيار العاملين وتشكيل فرق العمل.	14
					قبول الوحدة لأفكار التغيير وقبول الإنتقادات الموجهه لتحسين العمل	15
					استخدام التكنولوجيا الحديثة في الوحدة الإدارية	16

المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

- المعجم الوسيط (2010) مجمع اللغة العربية.
- البرغوثى، بلال والشعيبى، عزمى (2016) النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الاتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، فلسطين.
- الباجورى، ايمان و محمود، نهلة (2022) الحكومة المحلية كمدخل لإدارة العمل التنموي المحلي: دراسة نظرية بالإشارة للحالة المصرية، مجلة النهضة، المجلد 23، العدد الثانى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، ص ص 227 - 264 .
- الجوهرى، امانى عبد الهادى (2010) الحكومة ونوعية الحياة دراسة للحالة المصرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.
- الحصري، طارق (2024) الحكومة فى القطاع الحكومى المؤشرات والممارسات فى مصر خلال الفترة 2006-2021 مجلة الحكومة والوقاية من الفساد ومكافحته، العدد 1 ص ص 41 : 12 .
- أسامة، حسين (2014) مبادئ الحكومة الرشيدة فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مركز العقد الإجتماعى، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء، القاهرة ص ص 18-1 .
- الشهابى، ابراهيم ناجى(2023) اثر تطبيقات الحول الرقمى على حوكمة الادارة المحلية ودورها فى رفع كفاءة اداء العاملين فى الادارة المحلية، مجلة المعهد العالى للدراسات النوعية، المجلد 3، العدد 16 ص 5145- 5213 .
- الطبال، عبد الله عبد الله احمد (2024) قياس دور الشفافية التنظيمية في علاقة القيادة الرقمية الأخلاقية للموارد البشرية بالنزاهة التنظيمية،مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية، جامعة قناة السويس ، المجلد 4 العدد 2 ، ص ص 256 - 317 .
- العبيدي ،عصام عليوي صاحب (2019) النزاهة السلوكية وانعكاسها في القيادة المتواضعة، المجلة العربية للإدارة، مج 39 ،العدد 3 ص ص 145 - 162 .

- العازمى، نادية خالد ملاوى (2021) النزاهة التنظيمية كمدخل لتجويد إدارة الأداء الإداري بالمدارس الثانوية بدولة الكويت، مجلة دراسات تربوية ونفسية، المجلد 36، العدد 113، ص 165 - 208.
- الغامدى، ماجد بن سالم حميد، النزاهه قيم سلوك، وزارة الثقافة الاعلام ،شبكة الالوهه، 2017.
- الغامدى ، عبدالله سعد محمد (2014) دور النزاهه والشفافية فى محاربة الفساد، الملتقى العلمي /9 /4 /4 ، الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية خلال الفترة من 2014 ، عمان-الأردن.
- افندى، عطية حسين (2006) المنظمات غير الحكومية - مدخل تتموى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- القاسم، نضال عمر وأبو بشر رارة، جمال (2019) مدى تطبيق مبادئ حوكمة في أقسام وكليات التربية الرياضية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، مجلة دراسات العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، المجلد 3 العدد 5، ص ص 693 - 711.
- باسى، زكريا بله (2019) الابعاد الاخلاقية وعلاقتها بتدعمي الحوكمة الجيدة، مجلة الاقتصاد الاسلامى، العدد 88، ص ص 64 - 79.
- باصم، محمد ناصر (2019) دور الحوكمة فى تعزيز النزاهه ومكافحة الفساد، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية ، السعودية، العدد 77، ص ص 552 - 602.
- بلقاسم ، عبدالسلام محمد عاشور (2021) أثر الإدارة الرشيدة (الحوكمة) على أخلاقيات العمل الإداري، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد،جامعة سرت، ليبيا،المجلد 4 ، العدد 2 ، ص ص 98 - 117.
- بومدين، طاشمة (2010) الحكم الرشيد ومشكلة بناء قدارت الإدارة المحلية في الجزائر، مجلة التواصل،العدد 26 ، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان،الجزائر.
- جاد، سحر محمد انور صالح (2017) ، استشراف علم الإدارة العامة فى الآلفية الثالثة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد - 31 العدد 4 ص ص 515 - 563.
- حموده، يزيد وتهى، احمد (2024) أثر الانسقامة التنظيمية في سلوكيات الاستغراف الوظيفي للعاملين، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمّه لحضرر الوادي ،الجزائر، ص ص 208 - 222.

- حaque، الحوكمة و اخلاقيات المهنة (2022) محاضرات جامعة الشهيد حمـه لخـضر الوادـى، الجزـائـر.
- درويش، يحيى حسن، واخرون (1990) أـسـس اـدـارـة المـنـظـمـات الـاجـتمـاعـيـة، المـكـتـبـ الجـامـعـيـ الحـدـيـثـ، الـاسـكـنـدـرـيـةـ.
- رشوان، عبد الرحمن محمد و امـرـفـ، سـعـاد عـيـاشـ(2019) دورـالـحـوـكـمـةـ القـضـائـيـةـ فـيـ تعـزـيزـ النـزـاهـةـ المـالـيـةـ لـلـحـدـ منـ الفـسـادـ المـالـيـ، مجلـةـ الـبـحـوثـ الـمـالـيـةـ وـالـاـقـصـادـيـةـ، جـامـعـةـ بنـغـازـىـ، العـدـدـ 4ـ، صـ صـ 68ـ 92ـ.
- زـيـدـ، مـدـحـتـ حـفـنـىـ خـلـفـ (2023) الـحـوـكـمـةـ وـتـحـقـيقـ الـاستـقـامـةـ التـنـظـيمـيـةـ بـأـجـهـزـةـ التـخـطـيطـ المـلـحـىـ، مجلـةـ كـلـيـةـ التـرـبـيـةـ جـامـعـةـ الـاـزـهـرـ ، العـدـدـ 199ـ، الـجـزـءـ 4ـ، صـ صـ 229ـ 323ـ.
- شـهـيـنـاـزـ، وـرـشـانـىـ، (2015) الـحـكـمـ الـراـشـدـ وـمـتـطلـبـاتـ اـصـلـاحـ اـدـارـةـ الـمـلـحـىـ فـيـ الـجـزـائـرـ، رسـالـةـ مـاجـسـتـيرـ، جـامـعـةـ بـسـكـرـةـ، كـلـيـةـ الـحـقـوقـ وـالـعـلـومـ السـيـاسـيـةـ.
- عبد الوهاب، ياسر (2018)، مـبـادـئـ وـآـلـيـاتـ الـحـوـكـمـةـ وـدـورـهـاـ فـيـ تـحـسـينـ أـداءـ الـعـمـلـ بـالـتـطـبـيقـ عـلـىـ الـغـرـفـ الصـنـاعـيـةـ الـمـصـرـيـةـ، مجلـةـ الـنـهـضةـ، كـلـيـةـ الـاـقـصـادـ وـالـعـلـومـ السـيـاسـيـةـ جـامـعـةـ الـقـاهـرـةـ، المـجـلـدـ 19ـ، العـدـدـ 1ـ صـ صـ 193ـ 212ـ.
- على، محمد الصطاوحى ابراهيم (2022) دورـالـحـوـكـمـةـ المؤـسـسـيـةـ فـيـ تعـزـيزـ النـزـاهـةـ التـنـظـيمـيـةـ: درـاسـةـ تـطـبـيقـيـةـ عـلـىـ العـاـمـلـيـنـ بـالـشـرـكـةـ الـمـصـرـيـةـ لـلـاتـصالـاتـ، رسـالـةـ مـاجـسـتـيرـ، كـلـيـةـ التـجـارـةـ، جـامـعـةـ كـفـرـ الشـيـخـ.
- على، محمد الصطاوحى ابراهيم (2022) دورـالـحـوـكـمـةـ المؤـسـسـيـةـ فـيـ تعـزـيزـ النـزـاهـةـ التـنـظـيمـيـةـ: درـاسـةـ تـطـبـيقـيـةـ عـلـىـ العـاـمـلـيـنـ بـالـشـرـكـةـ الـمـصـرـيـةـ لـلـاتـصالـاتـ، رسـالـةـ مـاجـسـتـيرـ، كـلـيـةـ التـجـارـةـ، جـامـعـةـ كـفـرـ الشـيـخـ.
- فـارـسـ، محمد جـودـتـ مـحـمـدـ،(2014) الـعـلـاقـةـ بـيـنـ الثـقـةـ التـنـظـيمـيـةـ وـالـالـلتـزـامـ التـنـظـيمـيـ، مجلـةـ الـجـامـعـةـ الإـسـامـيـةـ لـلـدـرـاسـاتـ الـاـقـتصـادـيـةـ وـالـإـدـارـيـةـ، غـزـةـ، المـجـلـدـ 22ـ ، العـدـدـ 2ـ، صـ صـ 165ـ 195ـ.
- قادر، احمد اسماعيل (2020) أـثـرـ الـحـوـكـمـةـ فـيـ التـنـمـيـةـ الـبـشـرـيـةـ درـاسـةـ حـالـةـ الـعـرـاقـ 2005ـ 2018ـ) مجلـةـ الـدـرـاسـاتـ السـيـاسـيـةـ الـاـمـنـيـةـ، المـجـلـدـ 3ـ، العـدـدـ 6ـ.
- مـقـرىـ، عبدـ الرـازـقـ (2005) الـحـكـمـ الـصـالـحـ وـالـيـاتـ مـكافـحةـ الـفـسـادـ، دـارـ الـخـلـونـيـةـ لـلـنـشـرـ وـالتـوزـيعـ، الـجـزـائـرـ.

- مصطفى، سهى محمد محمد (2017) الفساد الادارى فى المنظمات الحكومية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية،المجلد 8، العدد 3، كلية التجارة بالاسماعليه،جامعةقناة السويس،ص ص 813-837.
- محمود، انور محمد فرج (2017) دور المجال العام فى ترسیخ الحوكمة، مجلة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد 1، السلمانية، ص ص 70-92.
- مصر فى أرقام 2024،الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية

- Baxter, J.,Dempsey, J.,Megone, C.& Lee, J.(2012) :SourceICAEW ,**Promote and Encourage IntegritySolutions for Organizations Seeking to Chartered Accountants' Trustees Limited** , London.
- Engelbrecht, A. S., Heine, G., & Mahembe, B. (2015). The Influence Of Integrity And Ethical Leadership On Trust In The Leader. Management Dynamics: **Journal Of The Southern African Institute For Management Scientists**, 24(1), pp 2-10.
- Handoyo, S. (2023). Worldwide governance indicators: Cross country data set 2012-2022. Data in Brief, 51, 109814. **Journal Homepage**,pp 1-11.
- James E. Bartlett, II, and Others, Organizational Research : Determining Appropriate Sample Survey Research , Information Technology, **Learning, And Performance Journal**, 2001, Vol. 19 , No. 1 .
- Kayes, D. C., Stirling, D., & Nielsen, T. M. (2007). Building organizational **integrity**. **Business Horizons**, 50(1),pp 61–70.
- Kessler, E. H.(2013) **Encyclopedia Of Management Theory**, Volume one, California,USA: SAGE Publications. Fuerst, M. J., & Luetge, C.,2021 **The conception of organizational integrity: A derivation from the individual level using a virtue-based approach**, Business Ethics, the Environment & Responsibility.
- Lynn ,Sharp Paine (1994) : "Managing of Organizational Integrity ",**Harvard Business Review**.
- Mulgan,R.,(2000)Accountability:Anever-expanding concept? **Public Administration Review**, 78 (3), 555 - 573.

- Montasar Zayati And Makram Gaaliche , Relationship between governance and economic growth : A modeling test by application to the case of Tunisia, **International Journal of Innovation and Applied Studies**,Tunisia, Vol. 3 No. 2 ,2013,pp 470- 477.
- Moon, G. & Hamilton, W. (2013) **Developing an Organizational Integrity framework for nuclear safety** Cogn Tech Work pp 39- 45.
- Mutianisa, R., & Musslifa, A. R. (2024). Budaya Behavioral Integrity Pada Lingkungan Kerja. RISOMA: **Jurnal Riset Sosial Humaniora dan Pendidikan**, 2(3), 103-109.
- **Oxford companion to hilosophy** (1995). In: Honderich, T.(Ed), OXFORD University press, Oxford.
- Palazzo, G. (2007) **Organizational Integrity- Understanding the Dimensions of Ethical and Unethical Behavior in Corporations**. In: Zimmerli W.C., Holzinger M., Richter K. (Eds.) Corporate Ethics and Corporate Governance, Berlin, Heidelberg .
- Savage, G.; T. Simons; M. R. Leon; D. McCaughey and B. Dierynck. (2013). **Living Up to Safety Values in Health Care: The Effect of Leader Behavioral Integrity on Occupational Safety. Behavioral Integrity & Safety**.
- Santoro, M, Beyond Codes Of Conduct And Monitoring ; An Organizational Integrity Approach To Global Practices, **Human Rights** ,Vol 25 ,No 2, (2003) pp 407 – 424.
- Smith, E. E. (2014). Ethical Leadership: A South African Financial Sector Perspective **International Journal Of Business Management And Economic Research** (IJBMER), 5(5), 80-90.
- Thompson, S. (2010). **Sampling**, New York: John Wiley and Sons, Third Edition.
- UNDP (2016).**Local Governance in Fragile and Conflict-Affected Settings: Building a Resilient Foundation for Peace and Development**.
- World Bank, **Governance Development in Practice**, World Bank Publication, Washington, 1994.
- Young Robert .B, **Advancing the Integrity of Professional Practice Summer 2011** : New Directions for Student Services, John Wiley & Sons Ltd, No 135, (2012).

(3)Others

- Timo L. Fiorito, Michel L. Ehrenhard, **Understanding Organizational Integrity From An Institutional Perspective, Academy Of Management Annual Meeting Proceedings**, 28, August 2019.
- OECD,(2017), Legal Instruments ,Recommendation on Public Integrity, OECD.pp 1-14.